السيوف المغلولة 3

الامارات والسعودية...حليفان لدودان

مركز طوى للدراسات

/https://touacenter.com

2024

السيوف المغلولة 3

الامارات والسعودية...حليفان لدودان

نقلت وثائق ويكيليس برقية للسفارة الأميركية في أبو ظبي بتاريخ 21 يوليو سنة 2006 وجهة نظر ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد (الرئيس الحالي للإمارات) حول السعودية، يقول فيها "لقد خاضت الإمارات 57 معركة ضد السعودية خلال المائتي وخمسين سنة"، وخلص: "السعوديون ليسوا أصدقائي الأعزاء، ولكن نحن بحاجة للتفاهم معهم".

يلعب العاملان الجغرافي والتاريخي دورًا توجيهيًا في إدارة دفة العلاقات السعودية الإماراتية. وخلف مظاهر الود التي تطفو على سطح العلاقات الثنائية، ولا سيما في مرحلة ما بعد الربيع العربي، هناك فائض من التوتر بين الرياض وأبو ظبي. فمهما حاول الطرفان إخفاء الخلاف عبر أشكال شتى من المجاملة السياسية والاجتماعية المندمجة في تقاليد الأسر الحاكمة والأعراف القبلية، فإن التناقض السياسي بينهما يخرج للعلن بين فترة وأخرى.

خلافات تاريخية

سيرة الخلافات السعودية الإماراتية ليست من النوع الذي ينتمي إلى الماضي، بل هي قريبة العهد بحداثة تاريخ نشأة الدولتين، فهي ذاكرة يمكن الرجوع إليها لتوجيه الحاضر. إن استدعاء المسؤولين الإماراتيين لمفاصل مؤلمة من تاريخ العلاقة مع السعودية ينبىء عن حضورها الكثيف في الوعي الجمعي لدى حكّام ابو ظبي، وبما كان وما ينبغي أن تكون عليه تلك العلاقة المؤسسة على خصومة بيوتات حاكمة. فالمشاحنات الحاصلة بين العوائل الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي، ليست معزولة، وإن انعدام الثقة فيما بينها، لا ينعكس في مجرد خلافات حدودية لا تزال عالقة وحاكمة على علاقات دول مجلس

التعاون، وإنما هي مندغمة في التباينات الحادة في ملفات عديدة، بما يحول دون مزاولتها لدور فاعل وجماعي في المنطقة.

يعود الصراع بين آل سعود وآل نهيان الى مطلع القرن التاسع عشر، حين فرض آل سعود سيطرتهم على الإحساء سنة 1796 بعد ما سمي بغزوة الرقيقة، إذ توجّهت قوّاتهم في أرجاء الخليج من الكويت شمالًا إلى عمان جنوبًا مرورًا بقطر والشارقة ورأس الخيمة. وفي عام 1810، كان آل سعود يسيطرون على واحة البريمي، الموطن التقليدي لأسرة آل نهيّان، حكّام الإمارات حاليًا.

ولناحية بريطانيا التي حكمت المنطقة على مدى أكثر من قرن، فيعود اهتمامها بالشرق عمومًا الى تأسيس شركة الهند الشرقية البريطانية سنة 1600م إذ نافست البرتغاليين الذين سيطروا على معظم التجارة الأوروبية مع الهند والشرق الأقصى، ولكن الشركة الانجليزية استولت في أوائل القرن السابع عشر على التركة التجارية البرتغالية وطردت التجار البرتغاليين خارج الهند، فيما سيطرت شركة الهند الشرقية الهولندية على جزر الهند الشرقية، الواقعة اليوم في اندونيسيا.

وفي أوائل القرن السابع عشر وقّعت الشركة الإنجليزية إتفاقيات مع حكام الهند لحماية تجارتها، ثم مالبثت أن ورثت بريطانيا أملاك القوى الإستعمارية الأوروبية الفرنسية والدنماركية والهولندية. وبعد أن كانت بريطانيا تسيطر على الهند عبر شركة الهند الشرقية، قرّرت بريطانيا في عام 1858، ونتيجة لثورة القوات الهندية، حل الشركة وفرضت الحكومة البريطانية سيطرتها على الهند.

وتحوّلت الهند الى قاعدة انطلاق للتجارة البريطانية في الشرق عمومًا، وزاد الاهتمام البريطاني بالخليج بعد حملة نابليون بونابرت على مصر سنة 1798 وتطلّعه لمد نفوذه الى منطقة الخليج، حيث عملت بريطانيا على إعداد خطة للهيمنة على الطرق الاستراتيجية التجارية التي تربط بين الهند ومنطقة الخليج والجزيرة العربية وإلحاقها بمركزها الاستعماري في الهند تحت شعار مشتق

من الكلمة اللاتينية ويعني (السلم البريطاني) Pax Britannica لوصف القرن الواقع ما بين 1815 - 1914 أي حتى بداية الحرب العالمية الأولى. وتشيد مصادر التاريخ الإنجليزي بدور بريطانيا في تحقيق الاستقرار في الخليج، من خلال معاهدات الحماية مثل المعاهدة العامة مع القبائل العربية في الخليج سنة 1820 ثم الهدنة البحرية سنة 1853. مع أن هذه المعاهدات مثّلت أسوأ أشكال الهيمنة الإمبريالية في المنطقة، من خلال جعل الحكام المحليين معتمدين على الحماية البريطانية، وفرضت لنفسها وضعًا عسكريًا خاصًا للهيمنة على الممرات البحرية الاستراتيجية المؤدية الى الهند بدعوى مكافحة عمليات "القرصنة". وفرضت بريطانيا على النواخذة العاملين في مجال صيد اللؤلؤ والأسماك حمل وثائق معتمدة من بريطانيا وأجبرتهم على رفع أعلام معتمدة من بريطانيا على قوارب الصيد، كما فرضت قيودًا صارمة على حركة السفن الحربية المحلية، وحدث أن دمّرت سفنًا في أبو ظبي سنة 1835 وتكرّرت الحوادث في أجزاء أخرى من الخليج بل شنت حربًا على ايران في عام 1856 لتأمين مصالحها الامبريالية الاقتصادية والعسكرية.

وكانت مشيخات الخليج من سلطنة عمان الى الكويت خاضعة للحماية البريطانية منذ القرن التاسع عشر، إذ تمّ توقيع أولى الاتفاقيات مع مشيخة دبي عام 1799، ثم معاهدة السلام العامة برعاية بريطانية سنة 1820. وفي عام 1835 وقعت الامارات المتصالحة هدنة بحرية مع بريطانيا والتي أصبحت هدنة دائمة في عام 1853، وفي عام 1892 وضعت الامارات المتصالحة علاقاتها الخارجية تحت السيطرة البريطانية بموجب اتفاقية حصرية، بعد تصاعد الخطر الوهابي على الامارات.

تجدر الإشارة إلى أن الأمراء الوهابيين تمسّكوا بما زعموه اتفاقًا مع الحكومة البريطانية سنة 1810 وتم تجديدها سنة 1813 مع أن القائد العسكري البريطاني في الكويت وليام شكسبير نفى أصل الإتّفاق. وبحسب الوثيقة المزعومة، أن الأمير فيصل بن تركي، أحد حكام الدولة السعودية الثانية،

تحدّث في رسالة جوابية إلى المقيم البريطاني في يناير 1855 بأن ثمة تفاهمًا بين الأمراء الوهابيين والحكومة البريطانية لمدة 100 عام لأمن التجّار والمسافرين عبر البحار. ولعل تمسّك الوهابيين بهذا التفاهم كان بهدف تحييد البريطانيين إزاء مخطط غزو الإمارات الساحلية الخاضعة للحماية البريطانية، وتنبّه البريطانيون إلى ذلك وحذّروا من مغبّة الإقتراب من محمياتهم. وفي مرحلة ما قام البريطانيون بتدمير سفن وحصون الوهابيين في الخليج، ولا سيما في الجزء الجنوبي (عمان والإمارات حاليًا)، في رسالة واضحة على التزام بريطانيا بدعم حلفائها. وفي عام 1866 أوفدت حكومة بومباي مبعوثًا إلى بوشهر يطلب من المقيم السياسي التوسّط بين الحكومة البريطانية والأمير الوهابي بتوقيع اتفاق عدم اعتداء بين الطرفين. وقبلت حكومة الهند المبادرة التي قدّمها الأمير، وخلصت إلى استعادة العلاقات الودية.

وفي الحقبة السعودية الوهابية الثانية، جرت اتصالات كتابيّة وشفهيّة متقطعة بين الأمراء الوهابيين والمقيمين البريطانيين في الخليج، تدور حول القرصنة ومخططات الوهابيين للنفوذ إلى الإمارات الغربية من الخليج، وعلى وجه الخصوص عمان وإمارات أخرى. وكان يبدي الأمراء الوهابيون نيّات وديّة تجاه الإنجليز إلى جانب تصدي القبائل الحاكمة والنافذة في هذه الإمارات للطموحات الوهابية. وفرض الوهابيون الجزية على مشيخات الخليج، وجاء المبعوث الوهابي سعد بن مطلق سنة 1845 لجمع أموال الجزية، ولكنه واجه حركة احتجاج واسعة في هذه المنطقة تمدّدت على الوهابية على طول الساحل العماني، ولم تبق سوى إمارة أم القوين التي دعمت المبعوث الوهابي، المطلق، وكان معزولًا في واحة البريمي. وبحلول العام 1854 كانت البعثة الوهابية في الساحل العماني فقدت زخمها ولم تعد تمتلك أي قوة مادية، فيما تراجعت قوّة الوكيل الوهابي في البريمي إلى حدود دنيا. وبدأ شيوخ إمارات الساحل العماني التفكير في طرد القوات الوهابية، وطلبوا الإستعانة من المقيم البريطاني في الخليج، ولكنّه أبلغهم بأنه كما أسلافه، يتجنّب التدخل في الشؤون الداخلية! وبحلول 1871 إنهارت القوّة الوهابية في الساحل العماني بصورة كاملة.

يشار إلى أن محاولات التسوية السلمية لمشكلة السيادة على البريمي بقيت عالقة لسنوات طويلة، وازدادت تعقيدًا مع بدء عمليات التنقيب عن النفط في الأراضي والجزر المتنازع على سيادتها بين السعودية والإمارات وسلطنة عمان.

في واحد وعشرين من شهر مايو سنة 1950 احتجت الحكومة السعودية على عمليات التنقيب التي كانت تقوم بها شركة النفط البريطانية بريتيش بتروليوم (BP) في الجزر المتنازع عليها، وفي الثالث من أكتوبر سنة 1950 رد السفير البريطاني في جدة أن حكومة بلاده ترى أن ادّعاء الحكومة السعودية بهذه الأراضي ليس له أساس. وفي أغسطس سنة 1951 عُقِدَ لقاءٌ في لندن بين وفد سعودي برئاسة وزير الخارجية فيصل بن عبد العزيز، الملك لاحقًا، ووفد بريطاني برئاسة وزير الخارجية هربرت موريسون، وتقرّر عقد مؤتمر يشارك فيه ممثلون عن الإمارات ويترأسه مندوب بريطاني وممثل عن الملك عبدالعزيز للإتفاق على الحدود. واتفق الطرفان على وقف أعمال التنقيب، وكذلك النشاطات العسكرية في المنطقة المتنازع عليها إلى حين التوصل الى اتفاق شامل. وفي نهاية شهر يناير ومطلع فبراير سنة 1952 عقد مؤتمر في الدمام ولكنه أخفق في الخروج بقرارات حاسمة.

وبحسب وثيقة ويكيلكس بتاريخ 15 أكتوبر سنة 2009 بعنوان (صيف ساخن طويل أمام العلاقات السعودية الاماراتية) جاء: لمدة 150 عامًا، كانت واحة البريمي تقع تارة تحت سيطرة آل سعود وتارة تخرج عنها. وفي عام 1952، رفض الشيخ زايد، نجل حاكم أبو ظبي آنذاك، رشوة قدرها 42 مليون دولار من السعوديين للتخلي عن مطالبة أبو ظبي بالبريمي. وتم تسجيل المبلغ في موسوعة غينيس للأرقام القياسية كأعلى رشوة يتم تقديمها على الإطلاق. وفي عام 1955، تم طرد السعوديين بالقوة من قبل أبو ظبي والقوات العمانية بدعم من بريطانيا. عندما أعلنت المملكة المتحدة نهاية ترتيبات المعاهدة مع الإمارات المتصالحة في عام 1968، وضع الملك السعودي فيصل نصب عينيه مرة

أخرى البريمي، مدعيًا أن المنطقة الممتدة شرقًا إلى ساحل أبو ظبي هي منطقة سعودية.

وفي عام 1993 تمّ تسجيل نص الإتفاقية الحدودية بين السعودية والإمارات الموقعّة سنة 1974 لدى الأمم المتحدة. وجاء في ديباجة الإتفاقية: "وقعت في جدة، المملكة العربية السعودية، في واحد وعشرين من شهر أغسطس سنة 1974 من قبل فيصل بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة". وبناء على بنود الاتفاقية، فإن المملكة السعودية تتنازل عن مطالبتها بواحة البريمي. في المقابل، تتخلى أبو ظبي عن شريط بطول 25 كيلومتر من الأرض بالقرب من خور العيديد، بما يقطع الإتصال بين قطر والإمارات العربية المتحدة. وبموجب الاتفاق، فإن لكل من البلدين "السيادة المشتركة" على كامل منطقة تربط بين المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية وأعالي البحار".

بدا واضحًا في مرحلة مبكرة أن السعودية كانت تهدف من وراء السيطرة على الشريط الفاصل بين قطر والإمارات إلى فرض هيمنتها على الشريط. خلاف حول تفسير المياه الإقليمية سمح أيضًا للسعوديين بالطعن في مشروع دولة الإمارات وقطر لبناء جسر في عام 2005، بدعوى مروره في المياه الاقليمية السعودية.

وهبت اتفاقية 1974 السعودية 80% من المساحة الأرضية التي تشمل حقل شيبة النفطي الكبير الذي تم اكتشافه سنة 1968 من قبل الإماراتيين. وأيضًا، وعلى خلاف في هكذا اتفاقيات، بات للسعودية ملكية كاملة من حقوق التنقيب والحفر في كامل الحقل، بما يشمل عشرين في المئة الباقية داخل حدود الامارات.

بعد رحيل رئيس الإمارات زايد آل نهيان في أكتوبر سنة 2004، أثار أبناؤه شكوكًا حول الظروف التي أرغمت والدهم على التوقيع، وأن خلفه خليفه بن زايد سوف يعيد النظر في أجزاء من اتفاقية 1974 الحدودية. وفي شهر ديسمبر

2004 أثار حاكم الإمارات خليفة بن زايد موضوع الحدود مع المسؤولين السعوديين، فيما لا تزال السعودية متمسكة بـ "اتفاقية جدة". ولكن الإمارات رفضت الإتفاقية ورأت فيها تنازلاً تحت الضغط تعرّض له رئيس الإمارات السابق، زايد آل نهيان، وطالبت بمراجعة بنود الإتفاقية، خصوصًا فيما يتعلق بسيطرة السعودية على شريط العيديد الساحلي، وكذلك حقل شيبة النفطي. وفي 16 يونيو سنة 2005 زار الأمير نايف بن عبد العزيز، وزير الداخلية وولي العهد سابقًا، أبو ظبي والتقى بالشيخ خليفة بن زايد لبحث ملف الخلاف الحدودي، ونفى وجود أي خلاف بين البلدين. وفي تصريح لوكالة الأنباء السعودية (واس) في الخامس عشر من يونيو سنة 2005، أكّد نايف على تطابق وجهات النظر بين الجانبين السعودي والاماراتي، واصفًا زيارته بأنّها "ناجحة بكل المقاييس". وحين سئل عن اتفاق نهائي للحدود بين المملكة والامارات تمسّك باتفاقية 1974، وقال "الاتفاق تمّ في القديم..هناك اتفاقية موقعة منذ عام أربعة وسبعين ميلادي ولم يبق فيها إلا بعض الأشياء ستستكمل..وهذه سنستكملها إن شاء الله وبحثناها أثناء وجودنا هناك..". وقلّل من أهمية الخلاف وقال "نحن في الحقيقة متفقون وليس هناك شيء مختلفين عليه.. ليس هناك إلا أشياء تنظيمية لا أكثر ولا أقل".

في المقابل، أعلن الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، وزير الدولة الإماراتي للخارجية ورئيس اللجنة الدائمة للحدود بين الإمارات والسعودية في التاسع عشر من يونيو 2005، أي بعد أربعة أيام من تصريحات الأمير نايف، أن الإمارات تريد إدخال "تعديلات جوهرية" على "أجزاء" من اتفاقية 1974، وقال أن الإمارات "أكّدت أن أجزاء من اتفاقية عام 1947 أصبحت غير قابلة للتنفيذ وقدّمت الدولة تعديلات جوهرية لهذه الأجزاء". وقال بأن "هذا الموقف ليس بالجديد" وأنّ "دولة الامارات العربية المتحدة تعبر عنه منذ 1975".

يعتقد حكّام الإمارات بأنّ الشيخ زايد، حاكم الإمارات السابق، وقع تحت وطأة ضغوط الحكّام السعوديين الذين أساؤوا معاملته، في وقت كانت الإمارات تسعى للحصول على الاعتراف بها كدولة حديثة التشكّل، وفي حال لم يوافق هو على

توقيع اتفاقية 1947 أن يتم ابتلاع الاتحاد الإماراتي من قبل الدولة السعودية، بحسب برقية مسرّبة في موقع ويكيليكس[1].

النزاع الحدودي بين الامارات والسعودية حقيقي، ومن غير المرجح التغلّب عليه بمرور الوقت. ومنذ رحيل الشيخ زايد، أبدى أبناؤه، أي الرئيس السابق للإمارات خليفة بن زايد، وولي العهد محمد بن زايد (الرئيس الحالي)، ووزير الخارجية عبد الله بن زايد، رغبة ضئيلة في التوافق مع السعوديين في كل الملفات.

وكشفت وثائق ويكيليكس قيام ولي عهد أبو ظبي، آنذاك، محمد بن زايد بالتحريض سرًا على آل سعود أمام المسؤولين الأمريكيين. وورد في وثيقة يعود تاريخها الى واحد وعشرين من شهر إبريل سنة 2008، إن "إبن زايد عقد اجتماعًا يوم السادس عشر من أبريل من العام ذاته مع قائد العمليات البحرية الأمريكية، ودارت بينهما مباحثات في قضايا مختلفة، وخلال الإجتماع قال ولي عهد أبو ظبي: "إن العالم تغيّر، والإمارات ستظل متفائلة رغم وجودها في منطقة يغلب عليها التخلف، وضرب مثلًا على ذلك بجارته السعودية، التي قال إن إثنين وخمسين في المائة من سكانها لا يستطيعون قيادة السيارة"[2].

وفي برقية السفارة الأميركية في أبو ظبي (المؤرخة في الخامس عشر من أكتوبر سنة 2009)، تناولت التوتر المتصاعد الذي شهدته العلاقات السعودية الاماراتية في صيف 2009، والذي بدأ بقرار الإمارات في السابع من مايو من العام نفسه بالإنسحاب من وحدة النقد الخليجية، بعد نقل مركز القيادة الى الرياض، فيما كانت الامارات تريده في أبو ظبي.

وفي يوليو سنة 2009 كانت مئات الشاحنات الاماراتية تقف في الجانب الإماراتي من الحدود بانتظار السماح لها بدخول المملكة. وفي التاسع عشر من

[1] https://wikileaks.org/plusd/cables/09ABUDHABI981_a.html

[2] https://wikileaks.org/plusd/cables/08ABUDHABI497_a.html

أغسطس من العام نفسه، أعلنت السلطات السعودية بأن على مواطني الامارات استخدام جوازات سفرهم للدخول الى المملكة، بدلاً من الهوية المعتمدة بين مواطني دول مجلس التعاون.

فسّرت الداخلية السعودية القرارعلى أنه اعتراض على الخارطة الإماراتية الموضوعة في واجهة البطاقة الاماراتية وأن "الخارطة التي تظهر على بطاقة الهوية الوطنية لمواطني دولة الإمارات لا تتفق مع اتفاقية تعيين الحدود بين البلدين المبرمة عام 1974"، بحسب مدير عام الجوازات السعودية اللواء سالم بن محمد البليهد[3].

في خطوة تهدف إلى إحراج الأمير نايف، أعلن الشيخ خليفة بن زايد في مطلع شهر سبتمبر سنة 2009 أن دولة الإمارات ستواصل السماح للمواطنين السعوديين بالدخول الى الإمارات بالهويات الوطنية السعودية.

بدت الإمارات التي تتظاهر في العلن بموافقتها على فكرة الوحدة الخليجية مرتابة إزاء أية مقاربات مشتركة، ولاسيما في الشأن الإقتصادي. وفيما عبّرت أبو ظبي في العلن عن روابط وثيقة مع الرياض، ولكنها في السر تنظر إلى السعودية بوصفها ثاني أكبر تهديد أمني لها بعد إيران. وهذا الموقف منغرس بشكل عميق في ذاكرة شيوخ الأسرة الحاكمة، حيث النزاع بين القبائل الوهابية في نجد وأتباع الإمام مالك، أي تجّار الإمارات[4].

وجد الورثة الشباب الإماراتيون أنفسهم، وبصورة متزايدة، في تناقض مع ما يرونها قيادة سعودية هرمة في مسعى للخروج من ظل الجار الكبير وصوغ هوية إماراتية فريدة، للبحث عن فرص قيادية أكبر في المنطقة والمجتمع الدولي.

---

[3] السعودية توقف التنقل مع الإمارات بالهوية الوطنية، جريدة (الشرق الأوسط)، بتاريخ 21 أغسطس 2009، أنظر:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11224&article=532745#.WExqtP6YZjo

[4] https://wikileaks.org/plusd/cables/09ABUDHABI981_a.html

إن الأصول الإثنية والثقافية المشتركة بين آل نهيان وآل سعود، لم يخفّف من النزوع المتصاعد لدى الجيل الجديد، الشاب، الذي يحكم الإمارات، نحو التمايز عن الجيل الحاكم في السعودية. وفي عهد الملك عبد الله، كان شيوخ الامارات يستغلون زيارات المسؤولين الأميركيين لدولتهم للإفصاح عن نظرتهم المتشائمة إزاء المملكة السعودية، التي تدار، حسب تعبيرهم، من قبل كبار السن المشاكسين، والمحاطين بمستشارين يعتقدون بأن الأرض مسطحة.

وبرغم من وجود تيار سلفي أقرب إلى الوهابية يسود إمارتي الشارقة ورأس الخيمة، فإن كبار أفراد العائلة الحاكمة في أبو ظبي عبّروا بوضوح عن قلقهم إزاء أمكانية انتشار التطرف في بلادهم، ما دفع بهم لاتخاذ إجراءات صارمة في الامارات.

وبنظرة إجمالية، يمكن القول أن علاقات أبو ظبي والرياض لم تشهد استقرارًا منذ الإعلان عن إتحاد الإمارات الست في الثاني من ديسمبر سنة 1971، ثم انضمام رأس الخيمة للإتحاد في فبراير سنة 1972 ليكتمل عقد الاتحاد الاماراتي برئاسة زايد آل نهيان. وبرغم من حماسة الأخير للحصول على اعتراف سعودي بدولته وإقامة أفضل العلاقات مع حكّام الرياض، فإن هوّة الخلافات لم تردم بمرور السنوات، بل ازدادت تعقيدًا بفعل تناقض المصالح بين الدولتين. فكانت المناوشات المتقطعة بينهما في المناطق المتنازع عليها ترمز إلى أن ملف الخلافات سوف يبقى مفتوحًا إلى أجل غير مسمى.

في السادس عشر من مارس سنة 2010 تعرّض زورق سعودي لهجوم مسلح من قبل زورقين إماراتيين، إضافة الى احتجاز عنصرين من حرس الحدود السعودي، في منفذ أبو قميص الذي يبعد ستين كيلومترًا عن منفذ سلوى على الحدود السعودية القطرية. وكان الزورق السعودي يتواجد في المياة الاقليمية لخور العيديد الذي تتمسّك الإمارات بسيادتها عليه كونه امتدادًا لأراضيها ومياهها الإقليمية.

تجدر الإشارة الى أن الحادث جاء بعد فترة قصيرة من تولي محمد بن زايد، ولي عهد أبو ظبي ورئيس الأركان بالقوات المسلحّة، رئاسة اللجنة الحدودية المكلّفة بالنزاعات الحدودية مع السعودية. لم يكن مستغربًا أن يلعب محمد بن زايد دورًا طموحًا في ملف العلاقات الاماراتية السعودية، ما دفع مراقبين محليين وأجانب للحديث عن "اختراق" إماراتي للمجال السعودي.

التقارب الملغوم

كان الربيع العربي محطة استثنائية أملت على أبو ظبي والرياض تجميد خلافاتهما والعمل معًا لمواجهة استحقاقات غير مسبوقة في تاريخ المنطقة والشرق الأوسط عمومًا. فإن لم تجمع المصلحة، فالخطر المشترك كفيل بترحيل الخصومات لبعض الوقت. محاولات اختراق الجدار السعودي من قبل "أبناء زايد" لم تتوقف، على أمل العثور على شريك في قصور الأمراء يمكن الرهان عليه.

محاولات محمد بن زايد للنفاذ إلى قصور أمراء الرياض لم تنقطع منذ عهد الملك عبد الله، بحثًا عن حليف لدود يتقاسم معهم الأخطار ويؤجّل الى أمد ما الخلافات التاريخية غير القابلة للحل.

نكاية بالأمير نايف، وزير الداخلية السعودي الأسبق، وإبنه محمد، ولي العهد ووزير الداخلية السابق، على خلفية مواقفهما المتصّلبة في الملف الحدودي، وثّق إبن زايد صلاته بالأمير متعب، النجل الأكبر للملك عبد الله، ورئيس الحرس الوطني، وكذلك مع مستشاره المقرّب، الشيخ خالد التويجري، والأمير مقرن بن عبد العزيز، ولي العهد السابق، الذي أطيح به بأمر ملكي. وكان إبن زايد يرى في جناح عبد الله حليفًا محتملًا في مواجهة الجناح السديري والتيار الوهابي المتشدّد، قبل أن يخسر الرهان وينقله الى محمد بن سلمان بعد اعتلائه والده العرش في 23 يناير 2015.

إن خلاف محمد بن زايد مع محمد بن نايف يعود إلى قصة كشفت عنها وثائق ويكيليكس لناحية مداولات جرت في الخامس عشر من يناير سنة 2003 بين إبن زايد مع مسؤولين أميركيين، من بينهم مدير تخطيط السياسات السفير ريتشارد هاس، والسفير في الامارات مارسيل وهبة، ورئيس موظفي القوات المسلّحة إل تي جي، حيث قدّم إبن زايد مجموعة مقترحات حول العلاقات الخليجية مع كل من العراق وايران والولايات المتحدة.

وفيما قلّل إبن زايد من أهمية الخلافات بين قطر والسعودية كون شعبيهما يتبعان العقيدة ذاتها، أي الوهابية، لفت انتباه ضيوفه إلى العلاقات المعقّدة بين السعودية والإمارات، لا سيما فيما يتصل بالنزاع الحدودي مع الرياض حول حقل شيبة. وقد شجّع إبن زايد ضيوفه على المزيد من الإنخراط في الملف السعودي.

تبنى إبن زايد نظرة قاتمة إزاء كبار أمراء آل سعود، وعلّق بطريقة ساخرة على طريقة التلعثم في الكلام لدى وزير الداخلية الأسبق، الأمير نايف، قائلًا: "إن دارون كان على حق"، وقال بأن الوضع سوف يكون مختلفًا الى حد بعيد، فيما لو كان الملك فهد ممسكًا بزمام الأمور بصورة طبيعية، أو لو كان عبد الله ممسكاً بمقاليد السلطة كاملة[5].

فجرّت الوثيقة أزمة صامتة بين محمد بن زايد ومحمد بن نايف، ولم تنجح مساعي الترضية ولقاءات المجاملة في طي صفحة التوتر بين الرجلين. عكست العلاقة المتوتّرة بين إبن زايد وإبن نايف طبيعة الميول السياسية لدى كل منهما، وتأكّد ذلك بعد موت الملك عبد الله، وتولي سلمان مقاليد السلطة، وتاليًا تعيين محمد بن سلمان ولي ولي العهد، إذ بدأ فصل جديد من التقارب بين الرجلين، فنسج إبن زايد علاقة متميّزة مع بيت سلمان. لا غرابة، والحال هذه، أن توضع العلاقة بين إبن سلمان وإبن زايد في سياق مؤامرة لإطاحة بن نايف.

[5] https://wikileaks.org/plusd/cables/03ABUDHABI237_a.html

كانت التقارير الإعلامية حينذاك تحدّثت عن ترتيبات بين ابن زايد وابن سلمان، لإنضاج مخطط نقل السلطة إلى الأخير، وبدعم أميركي واستبعاد محمد بن نايف. وقد تنبّه الأخير لهذا المخطط ولكن في وقت كان ابن سلمان بات قاب قوسين أو أدنى من عتبة الإطاحة بخصمه اللدود والقوي. وفي رسالة نشرتها مجلة (نيويوركر) الاميركية في مقال استقصائي موسّع للصحافي ديكستر فيليكز في 2 إبريل 2018 تحت عنوان (أمير سعودي يبحث عن نسخة جديدة للشرق الأوسط)، كشف محمد بن نايف في رسالته الى الملك سلمان عن تحذيرات من "مؤامرة خطيرة" تواجه العائلة المالكة، وأن ثمة "مؤامرة إماراتية" تستهدف "تفاقم الخلافات داخل الديوان الملكي"، واتّهم محمد بن زايد بالوقوف وراء هذه المؤامرة وأنّه "يخطط حاليًا لاستغلال علاقته القوية مع رئيس الولايات المتحدة لتحقيق مآربه".

في النتائج، نجح محمد بن زايد في صنع حليف له داخل آل سعود، ومساعدته على الوصول إلى السلطة. محمد بن زايد، طيار المروحية العسكرية السابق، يصنّف بأنه الأقرب إلى واشنطن من بين كل حلفائها في الشرق الأوسط، وهذا جعله في أوائل القادة الخليجيين الذين وقّعوا إتفاقية تطبيع مع أشد الحكومات اليمينية تطرفًا في الكيان الاسرائيلي برئاسة مجرم الحرب نتنياهو في 13 أغسطس 2020 برعاية الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب. وقد سبق الاتفاق سلسلة من الخطوات التمهيدية قام مستشار ابن زايد الفلسطيني الهارب محمد دحلان بتنسيقها من بينها لقاءات مشتركة بين عبد الله بن زايد ومسؤولين صهاينة في 2015، وكذلك المشاركة في مناورات عسكرية مشتركة مع الكيان الاسرائيلي في 2016، ولقاء عبد الله بن زايد ونتنياهو في نيويورك في يوليو 2017.

وكان يرى محمد بن زايد في ابن سلمان نسخة منه في الانفتاح على الغرب ومواجهة التيار الاسلامي في الداخل واستنساخ تجربة دبي والسير على خطى حكّام الإمارات في نشر ثقافة الانفتاح الإجتماعي والتحديث على النمط الغربي الأوروبي والأميركي.

وقد تقاسم ابن زايد وبندر بن سلطان مهمة إطاحة الرئيس محمد مرسي المنتخب من الشعب في يوليو 2013، وتواصلا مع وزير الدفاع المصري آنذاك عبد الفتاح السيسي ووعدوه بتقديم مساعدات اقتصادية بقيمة عشرين مليار دولار في حال إسقاط مرسي. ومع وقوع الانقلاب، نقل دحلان، بالتنسيق مع بندر بن سلطان ومحمد بن زايد، الأموال والرسائل الى المتعاونين في الجيش المصري، وصولًا إلى نجاح الانقلاب حيث أجبر الجيش المصري الرئيس مرسي على التنحي عن السلطة، تلتها حملة قمع ضد أنصار الاخوان المسلمين وتم اعتقال ما لا يقل عن أربعين ألف شخص في غضون أقل من اسبوع.

ولناحية علاقة محمد بن زايد ومحمد بن سلمان، تذكر مصادر دبلوماسية أميركية بأنهما "يتحدثان مع بعضهما عبر الهاتف طوال اليوم". وقد تبنى محمد بن سلمان المواقف نفسها لدى ابن زايد، من بينها موقفه العدائي للاخوان المسلمين وحلفائهم حيث وصفهم، ومعهم ايران والجماعات الارهابية بـ "مثلث الشر". وبعد أن كانت السعودية مصدر التهديد الأول للأمن القومي الإماراتي أصبحت إيران. وعمل ابن زايد وابن سلمان على تغيير وجهة النظر الأميركية حيال التفاهم مع ايران في ملفها النووي وفي ملفات المنطقة عمومًا.

وفي 26 مارس 2015 أعلن وزير الخارجية السعودي عادل الجبير من واشنطن عن بدء الحملة الجوية على اليمن في إطار تحالف عربي تقوده السعودية والامارات بهدف القضاء على حركة أنصار الله واستعادة النظام السابق برئاسة عبد ربه منصور هادي، وتدمير مخازن السلاح الثقيل والصواريخ ودفع الحوثيين عن الحدود الجنوبية للمملكة. ومن أجل استدراج الدعم الأميركي خاطب السعوديون والاماراتيون الحليف ا لاستراتيجي باللغة التي تجعله يصغي باهتمام الى مطالبهم حين زعموا بأن هدف حربهم على اليمن هي للقضاء على النفوذ الايراني. كان حلمًا مستحيلًا ولكن شكّل مصدر إثراء لمصانع السلاح الأميركية التي أبرمت صفقات عسكرية مع السعودية والامارات بعشرات المليارات من الدولارات.

حينذاك بدأ دور محمد بن نايف يتراجع في الملفات الحيوية (الأمن والدفاع) والتي هي ضمن اختصاص مجلس الشؤون السياسية والأمنية التي يرأسه، فيما بات نفوذ محمد بن سلمان يتزايد. ويسجّل لولي العهد الاماراتي حينذاك محمد بن زايد، الرئيس الحالي، دوره المحوري في تسويق محمد بن سلمان إلى الأميركيين على أنه الملك السعودي المستقبلي. وقد أفاد ابن زايد من اللوبي الاماراتي الذي أتقن فنون الضغط على النخبة السياسية الاميركية مستفيدًا من التجربتين الاسرائيلية والسعودية. ولعب يوسف العتيبة، السفير الاماراتي في واشنطن، دورًا رئيسًا في الإشادة بابن سلمان وسط المسؤولين الأميركيين المؤثرين في دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة. ويبدو أن الحلم الاستبدادي الذي أفصح عنه محمد بن سلمان في برنامج (ستون دقيقة) على قناة CBS News بأن يكون ملكًا لمدى خمسين عامًا حمله العتيبة للمسؤولين الأميركيين وردّده كما لو أنه يلقيه على رهط في بلاط أحد الطغاة في العصور الوسطى وليس في دولة يفترض أنها أكبر ديمقراطية في العالم. بل طلب العتيبة بحكم علاقاته مع عدد من كتّاب النخبة الاعلامية والأكاديمية في الولايات المتحدة الترويج لابن سلمان مثل ديفيد اغناتيوس وتوماس فريدمان وبرنارد هيكل، وكانت فرانسيس تاونسند، مستشارة الرئيس السابق جورج دبليو بوش لمكافحة الإرهاب، كتبت إلى العتيبة، بعد اقتراحه عليها كتابة مقالة تطري فيها محمد بن سلمان: "أعلم أن لديك شركة علاقات عامة.. إسمح لي أن أعرف إذا كان هناك شخص يجب أن أعمل معه وقد يقدم لي مسودة للبدء بها." وكشف مسؤول أميركي سابق لديه اتصالات في المنطقة لمجلة (نيويوركر) إن عمل العتيبة كان جزءًا من جهد أكبر قام فيه الإماراتيون بتعيين جماعات ضغط أخرى نيابة عن محمد بن سلمان. وفي ديسمبر 2016، كشف محمد بن زايد أنه سافر إلى نيويورك للقاء الرئيس ترامب، وكوشنر، وبانون، ومايكل فلين، الذي تم تعيينه مستشارًا للأمن القومي. ولم يكن محمد بن زايد قد حجز موعدًا مسبقًا بحكم العلاقة الوثيقة التي تربطه بترمب وصهره. وصل محمد بن زايد الى برج ترامب، مع حاشية قوامها حوالي ثلاثين شخصًا، وعلى ما يبدو فإنه استعرض أوضاع الشرق الأوسط والتطوّرات في المملكة السعودية مع صعود

ابن سلمان. وبعد بضعة أسابيع من تنصيب ترمب رسميًا، بدأ صهره جاريد كوشنر بالتواصل مع السعودية، وبدأ ترتيب زيارة ترامب للرياض لحضور قمة تضم 55 دولة اسلامية في مايو 2017.

وفي 23 مايو من العام نفسه، بدأت أولة جولة من الصراع المنسّق بين كوشنر وابن زايد وابن سلمان، بتفجير أزمة مفتعلة مع قطر على خلفية تصريحات مزعومة لأميرها وضعت في موقع وكالة الأنباء الرسمية لقطر يطري فيها ايران التي قال عنها بأنها "قوة إسلامية في المنطقة لا يمكن تجاهلها"، وحركة حماس بوصفها "الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني"، وكانت هذه التصريحات كفيلة بتفجير العلاقة بين قطر وشقيقاتها الخليجيات (السعودية والامارات والبحرين على وجه الخصوص). أصدرت السعودية بيانًا في 5 يونيو 2017 اتهمت فيه قطر بـ "تقسيم الصف الخليجي" وتأييد الجماعات الارهابية التي تزعزع الإستقرار في المنطقة. وفي اليوم نفسه، أعلنت السعودية والإمارات، إلى جانب البحرين، حصارهما على قطر وقطع العلاقات الدبلوماسية معها.

وجد الحليفان اللدودان السعودي والاماراتي في الأزمة مع قطر لشيطنة الاخوان المسلمين والتأليب على قطر لايوائها قادة حركة حماس، وإعادة طرح المطالب السابقة من بينها إغلاق قناة (الجزيرة)، ومراكز بحثية أميركية غير متوافقة مع السياسات السعودية والاماراتية.

محمد بن سلمان تحدث باستخفاف عن قطر وقال في لقاء مع رؤساء تحرير عدد من الصحف المصرية في 5 مارس 2018: "إنني لا أشغل نفسي بقضية قطر، وإن أقل من رتبة وزير من يتولى الملف القطري. وعدد سكان قطر لا يساوون شارعًا في مصر، وأي وزير في الحكومة السعودية يستطيع أن يحل الأزمة القطرية".

وتوصّل المسؤولون الأميركيون من خلال تحليل المواقف السعودية والاماراتية بأن محمد بن سلمان ومحمد بن زايد يخططان للإطاحة بحكومة قطر واستبدال أميرها، تميم بن حمد، وهذا ما كشف عنه أمير الكويت السابق صباح الأحمد

في مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس ترمب في العاصمة واشنطن في سبتمبر 2017 حيث قال: "الحمد لله، المهم أننا أوقفنا تدخلًا عسكريًا".

ما يجمع إبن سلمان وإبن زايد هو النزوع نحو التميّز، حقًا كان أم باطلًا، وخرق المحظور، وإن على حساب ثوابت دينية وإجتماعية وحتى أسرية. ولا يخفي ابن سلمان إعجابه بالتجربة الإماراتية، ويتطلع لاستنساخ نموذج دبي في تطبيق رؤيته لعام 2030، ويحلم برؤية الأبراج الشاهقة والأسواق الحديثة والمدن الترفيهية تحتل المدن الكبرى في المملكة السعودية. ويذهب إبن سلمان إلى أبعد من ذلك، فهو يريد تجاوز تجربة دبي وصنع نموذجه الخاص ولكن بالأدوات نفسها، فتنافسه ليس خلّاقًا بقدر ما هو توسيع للمجال الاستهلاكي للمنتج الغربي. فلا شيء في رؤيته يمكن القول عنه بأنه "صنع في السعودية"، وإنما هي أشبه ببضاعة ممهورة بختم أميركي أو بريطاني أو فرنسي أو ألماني أو ياباني أو صيني.

لناحية إبن زايد، فإن تصعيد إبن سلمان وتاليًا تصدّره المشهد السياسي في المملكة السعودية، يمثّل انتقامه من محمد بن نايف، فالعدواة بينهما تترجم نفسها في التأييد المطلق الذي يمنحه لابن سلمان. تأييد يصل الى دوائر القرار في واشنطن، حيث لم يتردد إبن زايد في الطلب وبإلحاح من المسؤولين الأميركيين بدعم خيار إبن سلمان على حساب محمد بن نايف. وحسب قوله فإنه يرى فيه طاقة التغيير في بلاده، في مقابل الجيل القديم في العائلة المالكة.

في النتائج، كان إبن زايد من كبار الداعمين لأفكار محمد بن سلمان في التغيير، وهو من اقترح عليه بعض المستشارين البارزين مثل ماكنزي وشركائه، ومجموعة بوسطن الاستشارية، التي قدّمت استشارات ونصائح للإمارات أيضًا. ثنائي محمد بن زايد ومحمد بن سلمان، كان الموضوع الرئيس في موقع "ميدل إيست آي" البريطاني في الثلاثين من يونيو سنة 2016، والحديث عن خطة إماراتية لدعم ابن سلمان للوصول الى العرش. ينطلق الموقع من حقيقة

كانت متداولة من أن المستوى الرسمي في الإمارات يمهّد لابن سلمان سبل الحصول على دعم الولايات المتحدة له كيما يصبح ملكًا.

نقل الموقع عن مصادر سعودية دون الكشف عن هويتها، أنّ ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، يقدّم المشورة لابن سلمان في مسألتين: سبل الحصول على الدعم الأميركي، وسبل الوصول إلى العرش في المملكة السعودية.

من بين النصائح التي قدّمها بن زايد: ضرورة فتح محمد بن سلمان قناة تواصل مع الاسرائيليين كيما يصبح المرشح الأوفر حظًا لدى الأميركيين، والحصول على دعمهم للصعود إلى العرش. عزّز مصدر سعودي ذلك بقوله أن إبن سلمان حريص على كسب تأييد واشنطن، وبحسب الموقع البريطاني فإن الأمير الشاب قال لبعض المقربين منه أنه سوف يكمل مهمته كيما يصبح ملكًا قبل نهاية عام 2016. ولكن المهمة أنجزت بعد عام من التاريخ المضروب، حين حصل ما أسمته وكالة رويترز للأنباء: "انقلاب القصر".

وبناء على نصيحة إبن زايد فإن إبن سلمان سعى إلى إحداث تغيير جذري في دور الدين في المملكة السعودية. وينقل الموقع عن مصادر سعودية مطلّعة، أن الأمير بدأ خطة تدريجية لإلغاء دور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتي تعرّف في الاعلام الغربي بـ "الشرطة الدينية"، واعتقال الدعاة الناشطين الأكثر نفوذًا، كما يرغب في إلغاء هيئة كبار العلماء، أكبر هيئة دينية في البلاد.

توقّف الموقع عند العلاقات مع اسرائيل، وهي الإستراتيجية الثانية التي أوصى بها بن زايد من أجل كسب دعم واشنطن. وبحسب الموقع، فإن التوصية كانت في واقع الأمر أقل مفاجأة، إذ تحدّثت تقارير عديدة خلال عام 2015 عن العمل الفعّال بين الرياض وتل أبيب، في محاولة لوقف الولايات المتحدة عن عقد الصفقة النووية مع إيران، رغم عدم وجود أي علاقات رسمية بين البلدين.

وشارك ممثلو الحكومتين الاسرائيلية والسعودية بصورة علنية في منابر عامة، كما حدث في مجلس العلاقات الخارجية في شهر يونيو من عام 2015، عندما تحدّث ضابط الاستخبارات السعودي السابق أنور عشقي، جنبًا إلى جنب مع

دوري غولد المسؤول السابق في الخارجية الاسرائيلية. وفي حين شهدت العلاقات تطوّرًا لافتًا بين الإمارات و(إسرائيل) خلال السنوات الماضية، بقيت العلاقات السعودية الاسرائيلية محفوفة بالسرية إلى حد كبير حتى عام 2023، حيث بدأت الترتيبات الثلاثية: السعودية والاميركية والاسرائيلية من أجل لحظة الاستعلان عن تطبيع العلاقات السعودية الاسرائيلية. ترتيبات بدأت منذ يناير 2023 وحتى سبتمبر من العام نفسه، لولا عملية "طوفان الأقصى" البطولية في 7 أكتوبر 2023 والتي عطّلت مسار التطبيع، وهذا ما كشف عنه مسؤولون أميركيون كبار بمن فيهم الرئيس الأميركي نفسه جو بايدن، وكذلك مسؤولون اسرائيليون وسعوديون. ولم يكن مستغربًا أن تطرح السعودية خيار حل الدولتين من أجل وقف الحرب الصهيونية على قطاع غزة، بهدف استئناف العمل على مسار التطبيع.

ووفقا لديفيد ديفدسون، مؤلف كتاب (ما بعد الشيوخ..الانهيار المقبل للممالك الخليجية)، فإن الأثر الإيجابي لهذه العلاقات لدى واشنطن، هو السبب في قيام قادة دول الخليج بمثل هذه المخاطرة، وعلى رأسهم إبن زايد وإبن سلمان. ويشرح ديفيدسون ذلك: "تقليديًا، كثيرًا ما حاول الشركاء العرب إسترضاء الولايات المتحدة من خلال الحصول على علاقات دافئة مع الصديق الأول للولايات المتحدة في المنطقة". وقال مصدر سعودي إن "واشنطن قد تتجاوب مع محاولات محمد بن سلمان ليكون ملكًا، في حال نجح في تحقيق تواصل جيد مع (إسرائيل) حتى لو كان الأمريكيون لا يزالون يودّون محمد بن نايف"[6].

في النتائج، وبخلاف ما كان يعتقده عبد الله بن زايد، وزير الخارجية الإماراتي حول الأمراء السعوديين، والذي كان يرى أن النوايا الطيبة لدى الملك عبد الله

[6] Rori Donaghy, REVEALED: The UAE-backed plan to make young Saudi prince a king, Wednesday 29 June 2016;

http://www.middleeasteye.net/news/revealed-uae-backed-plan-young-saudi-prince-be-king-1655506265

لا تجعل منه راعيًا للتغيير، وأنه لا يرى وجوهًا واعدة بين الأمراء الشباب[7]، فإن محمد بن زايد وجد ضالته في محمد بن سلمان، الأمير الشاب الذي يرى فيه "معلّمه"، فيما يرى إبن زايد فيه راعيًا للتغيير الحيوي في بلد بحاجة الى ديناميكية[8].

ولكن ما اعتقده حاكم الإمارات محمد بن زايد حليفًا استراتيجيًا وشريكًا دائمًا، لم يكن سوى الوحش الذي ربّاه حتى إذا أتقن فنون اللعبة، انقلب التلميذ على معلمه، وأصبح يتصرف بكونه صاحب الكلمة ليس في بلاده فحسب بل وفي المنطقة عمومًا.

وإذا كانت المصلحة المشتركة جمعت المحمدين، فإن اليوم الذي تفرّق فيه بينهما قد حان. ولأن ملف الحدود بين السعودية وشقيقاتها في مجلس التعاون لم يغلق، فإننا دائمًا على موعد مع انفجار ألغامه بين فترة وأخرى، ففي 18 مارس 2024 تقدّمت البعثة الدائمة للمملكة السعودية بمذكرة شفوية الى الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص المرسوم الأميري لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 4 لسنة 2019 م بشأن إعلان منطقة الياسات محمية بحرية. وأكدت البعثة السعودية في بيانها رفض المرسوم الاماراتي وقالت بأنها "لا تعتد به ولا تعترف بأي أثر قانوني له، وتتمسك بكافة حقوقها ومصالحها وفقاً الاتفاقية الحدود المبرمة بين البلدين في 21 أغسطس 1974م الملزمة للطرفين وفقاً للقانون الدولي العام". كما لا تعترف "بأي إجراءات أو ممارسات يتم اتخاذها أو ما يترتب عليها من قبل حكومة الإمارات العربية المتحدة في المنطقة البحرية قبالة الساحل السعودي، بما في ذلك البحر الإقليمي للمملكة العربية السعودية ومنطقة السيادة المشتركة بين البلدين وفي جزيرتي مكاسب والعملي، وهي لا

[7] https://wikileaks.org/plusd/cables/08ABUDHABI745_a.html

[8] David Ignatuis, A 30 Year Old Prince Could Jump Start the Kingdom, Washington Post, 28 June, 2016, see: https://www.washingtonpost.com/opinions/global-opinions/a-30-year-old-saudi-prince-could-jump-start-the-kingdom--or-drive-it-off-a-cliff/2016/06/28/ce669a3e-3c69-11e6-a66f-aa6c1883b6b1_story.html?utm_term=.ca975b311c13

تنشئ أي حق لدولة الإمارات العربية المتحدة ولا تؤثر على حقوق المملكة العربية السعودية ومصالحها، كما تؤكد على ما جاء في كافة مذكراتها السابقة بهذا الشأن. وتكرر حكومة المملكة العربية السعودية دعوتها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى استكمال تنفيذ المادة الخامسة من اتفاقية تعيين الحدود البرية والبحرية بين البلدين المؤرخة 3 شعبان 1394هـ الموافق 21 آب أغسطس 1974م وإن حكومة المملكة العربية السعودية تعتبر هذه المذكرة وثيقة رسمية، وتطلب من الأمانة العامة تسجيلها ونشرها وتعميمها على كافة الأعضاء وفق الإجراءات المتبعة في الأمم المتحدة".

وكانت هيئة البيئة في أبو ظبي التابعة لوزراة التغير المناخي والبيئة الاماراتية في 11 ديسمبر 2018 قد أعلنت عن محمية الياسات البحرية الواقعة في أقصى جنوب غرب أبو ظبي وتضم أربعة جزر مع المياه المحيطة بها، وتحتضن كائنات بحرية فريدة من نوعها، بما في ذلك السلاحف البحرية والدلافين وأبقار البحر (الأطوم) - المهددة بالإنقراض.وقد أدرجتها الإمارات على قائمة المواقع السياحية، وهذا من شأنه إضافة المزيد من التعقيدات ونقلها من مجرد خلاف حدودي الى قضية اقتصادية وسياحية واستثمارية.

إن ما اعتقده كثيرون بأن التحالف السعودي الإماراتي سوف يكون نموذجًا يحتذى، لم يكن سوى ستار من الوهم دام سنوات، فيما لا يزال الإماراتي يحمل معه إرثًا من الخلافات المحشوة بالغبن. إن محاولة ابن سلمان اللحاق بل تجاوز التجربة السياحية الاماراتية أملت عليه أن يفرض قيودًا صارمة على تحالفه القديم، وأن يستعد لصنع تجربته الخاصة، ولكن على ما يبدو لا يريده طلاقًا بالاتفاق، بل يظهر من سلوكه العدواني أنه بصدد "تكسير" الحليف اللدود.

الملف الاقتصادي

الرغبة المنفلتة لدى محمد بن سلمان بإحداث "ثورة" اقتصادية في بلد يعتمد بدرجة أساسية على النفط كمصدر للدخل، والحاجة الضاغطة الى تنويع مصادر الدخل، أملت عليه القيام بخطوات راديكالية، من بينها إلزام الشركات الأجنبية بنقل مراكزها الإقليمية الى المملكة السعودية، وأمهلتها حتى عام 2024 إن أرادت نسج شراكة اقتصادية معها، وهذه خطوة سوف تلحق أضرارًا اقتصادية ومالية بالسوق الإماراتية على نحو حصري، وهي المعنيّة بصورة رئيسية بهذا القرار. وفي 5 يوليو 2021 أعلنت السعودية عن تعديلات في قوانين الإستيراد من الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، واستبعاد السلع المنتجة بالمناطق الحرة أو التي تحمل مكوّنات اسرائيلية من الامتيازات الجمركية التفضيلية. وحسب مراقبين، فإن هذه الخطوة تمثل تحديًا آخر للإمارات كمركز للتجارة والأعمال في المنطقة، والتي تقيم علاقات طبيعية مع إسرائيل[9].

الملفات الخارجية..الصراع الناعم

للإمارات حضور لافت في ملفات خارجية تتقاطع فيها مع السعودية طورًا، وتختلف معها طورًا آخر، وقد تتصادم أحيانًا. فقد كان للامارات مشاركة فاعلة في الملف الأفغاني، وكانت أبو ظبي أول من اعترف بحكومة طالبان الى جانب السعودية وباكستان، من ثم كانت من بين الدول المشاركة في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لاسقاط حكومة طالبان آواخر عام 2001.

ثمة قضايا إقليمية تكشف عن طبيعة الخلافات بين السعودية والامارات، ونزوع الأخيرة نحو اجتراح مسار مستقل في سياستها الخارجية.

[9] هل تصدع التحالف بين الإمارات والسعودية؟، عربي BBC NEWS، 8 يوليو 2021 الرابط: https://www.bbc.com/arabic/interactivity-57769826

ـ العراق

كانت العلاقات الإماراتية العراقية ما قبل عام 2003 ومابعدها متمايزة عن السعودية. حافظت أبو ظبي على علاقة ودّية مع النظام العراقي السابق، وكانت الإمارات الملاذ الآمن لأركان النظام وأسرة صدام حسين. وبعد إسقاط النظام في إبريل سنة 2003، فتحت صفحة جديدة مع قادة العملية السياسية في العراق.

على هامش مؤتمر أصدقاء العراق في أبو ظبي في يونيو سنة 2008، ناقش السفير الاميركي في الامارات كروكر ورئيس الاركان المشتركة ديفيد بتريوس مع عبد الله بن زايد، وزير الخارجية الاماراتي في لقاء سري جرى في التاسع عشر من يونيو من العام نفسه مساهمات بلاده لناحية دعم العملية السياسية في العراق، وقال أن بلاده كانت في مقدمة دول مجلس التعاون الخليجي التي سارعت إلى فتح سفارة في بغداد وتعاونت مع الحكومة العراقية. ولفت عبد الله بن زايد الى تباين المقاربتين الإماراتية والسعودية حول المسألة العراقية، بسبب الشكوك والمعلومات الخاطئة التي يستند إليها السعوديون فيما يرتبط بالنفوذ الايراني في العراق[10]. ولاتزال القنوات الدبلوماسية بين بغداد وابو ظبي فاعلة فيما بقي التوتّر يسود العلاقات بين بغداد والرياض إلى سنوات لاحقة.

ومع أن الحاكم الفعلي للمملكة السعودية بدأ مقاربة جديدة في العلاقات مع العراق، مع بدايات متعثّرة بعد تعيين ثامر السبهان سفيرًا في بغداد بعد خمسة وعشرين سنة قطيعة بين الدولتين. كان الدور الذي لعبه السبهان في العراق تجاوز الأعراف الدبلوماسية، بل كان يتصرّف بعقلية المحتل الأميركي، فكان يجوب العراق شمالًا وجنوبًا تارة بعنوان إغاثي وتارة بصفته ممثلًا لدولة سنيّة وزيارته للمراكز والمجمعات الفقهية السنية في العراق بل بعث برسالة بعد شهر واحد من تسلّمه منصبه الى أهل السنة في العراق عنوانها "لن نتخلى عنكم"، وهي عبارة تنطوي على بعد فتنوي، وكأن أهل السنة في كباش مع

[10] https://wikileaks.org/plusd/cables/06ABUDHABI3097_a.html

إخوانهم الشيعة في العراق. وزاد الطين بلة، زيارته إقليم كردستان ولقائه رئيس الإقليم مسعود البارازاني وبحث معه ملفات سيادية "أمنية وسياسية واقتصادية في العراق".

تجاوز السبهان الخطوط الحمراء كافة، وكان آخرها اطلاق تصريحات ذات طابع طائفي في تعريض لمؤسسة الحشد الشعبي، وهي مؤسسة عسكرية رسمية عراقية، حيث طالب في يناير 2016 في مقابلة مع قناة (السومرية) بحل الحشد وأن يترك قتال داعش للجيش العراقي والقوات الأمنية العراقية. بل ووضع الحشد في نفس الكفة مع داعش.

وفي رد فعل على تصريحات السفير السبهان استدعته الخارجية العراقية للإحتجاج على تصريحاته بشأن "الحشد الشعبي" وخروجه "لياقات التمثيل الدبلوماسي، والحديث بمعلومات غير صحيحة". وأضاف بيان الخارجية العراقية: "ان تعرضه لتشكيلات الحشد الشعبي التي تقاتل الإرهاب وتدافع عن سيادة البلد، وتعمل تحت مظلة الدولة وبقيادة القائد العام للقوات المسلحة وتمتلك تمثيلًا برلمانيًا يجعلها جزءًا من النظام السياسي، اضافة الى ابداء رأيه للاعلام بما يتعلق بطبيعة المواقف السياسية لبعض مكونات الشعب العراقي، يعدّان خروجًا عن دور السفير، وتجاوزًا غير مسموح به للاعراف الدبلوماسية".

وفي تصاعد ردود الفعل على خروج السبهان عن حدود مهمته الدبلوماسية، في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين بدلًا من تأجيج الخلافات الداخلية انطلقات مطالبات بطرده من العراق، وقال رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي "نرحب بكل السفراء في بلادنا وكل الضيوف في أرضنا ولكن يجب أن تُحترم وحدة الشعب العراقي". فيما ردّت هيئة الحشد الشعبي بـ "مطالبة الحكومة العراقية ووزارة الخارجية بطرده".

وفي النتائج، قرّر الملك سلمان في منتصف أكتوبر باستدعاء السبهان الى الرياض وتكليف القائم بالأعمال في السفارة السعودية في بغداد بإدارة شؤون

السفارة، فيما صدر أمر ملكي في وقت لاحق بتعيين السبهان وزير دولة لشؤون الخليج العربي في وزارة الخارجية، وهو منصب مستحدث.

لناحية العلاقات الإقتصادية والتجارية، تولي الامارات عناية خاصة بهذا الملف مع الجانب العراقي. فثمة تميّز لافت في حجم التبادل التجاري بين العراق والإمارات. وقال رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، في فبراير 2023، إن حجم التبادل التجاري بين العراق والإمارات يفوق 16 مليار دولار. وأضاف أن الإمارات تعد من أبرز الشركاء التجاريين للعراق، وهناك عمل حثيث على رفع مستويات التبادل التجاري، والبناء على النمو الكبير الذي شهدته التجارة البينية خلال السنوات الماضية، إذ وصلت التجارة الثنائية غير النفطية إلى حوالي 17.5 مليار دولار عام 2022.

في المقابل، لا يزال التبادل التجاري بين السعودية والعراق عند مستوى منخفض. في عام 2020 كان حجم التبادل أقل من مليار دولار، وبزيادة غير لافتة عن عام 2019، وكانت 909 مليون دولار، موزعة بين 898 مليون دولار هي صادرات سعودية و11.2 مليون دولار صادرات عراقية، وهذا يضع العراق في مرتبة 11 بين الدول العربية في حجم التبادل التجاري مع السعودية.

وفي يناير 2024 شارك رجال أعمال سعوديون في معرض بغداد الدولي في دورته السابعة و الأربعين تحت شعار "جيرة و ديرة "، بهدف رفع التبادل التجاري بين البلدين من خلال هذه المشاركة. وقد وضعت الشركات هدفًا متواضعًا في زيادة التبادل التجاري بالمتوسطِ سنويًا إلى نحوِ مليار دولار.

وعلى الرغم من ترويج الإعلام السعودي لمشاريع تجارية حيوية في العراق، فإنها بقيت طي التداول الإعلامي فحسب ولم تتحوّل الى مشاريع عملية. في حقيقة الأمر، أن حضور العامل السياسي والمذهبي في المقاربة التجارية السعودية تجعل الرياض عاجزة عن لعب دور فاعل في العراق. فالمشاريع التجارية التي تعمل السعودية على إقامتها داخل العراق تنطوي، في بعضها

على الأقل، على انتهاك للسيادة العراقية أو مدفوعة بغايات سياسية ومذهبية وأمنية، وقد تحمل مخاطر اختراق أمني.

ولأن السعودية لا تزال تنظر إلى العراق بكونه ساحة مواجهة مع ايران، فإنها لا تزال تقارب العلاقة معه في أبعادها الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية من خلفية صراعها مع إيران. ولذلك، فإن السعودية تريد عملاء وليس شركاء في العراق، وتخطط لإعادة تحويله إلى جبهة للحرب ضد ايران. على عكس الإمارات، التي على الرغم من تطبيعها مع الكيان الصهيوني وتماهيها مع السياسة الاميركية في المنطقة، فإنها تفصل بين التجارة والسياسة، وهذا ما يظهر في علاقاتها مع ايران والعراق وغيرها، فهي تنظر إلى مصالحها الاقتصادية والتجارية بمعزل عن مواقفها السياسية التي قد تتناقض مع الدول التي تتشابك معها اقتصاديًا.

على العكس، لا يزال الملف الأمني حاضرًا بقوة في العلاقات السعودية العراقية، فيما يكاد الملف الاقتصادي يتوارى، باستثناء تحويل العراق الى سوق استهلاكية للبضائع السعودية (التموينية بدرجة أساسية).

ـ اليمن

كانت ثمة إشارات مبكرة عن دور لحاكم الأمارات محمد بن زايد في تحريض محمد بن سلمان على الحرب في اليمن، إذ إنّ كسر التقاليد العسكرية السعودية يبدو مستغربًا. توظيف ايرانفوبيا في تحريض محمد بن سلمان، وزير الدفاع وولي العهد حاليًا، على حرب اليمن على قاعدة أن التدخل الايراني يهدّد المملكة دفع لاتخاذ قرار الحرب. إنّ مشاركة القوات السعودية والإماراتية في الحرب على اليمن كانت ترجمة لاتفاق ثنائي سابق، وإنّ التحالف العربي المؤلف من اثني عشرة دولة بقيادة السعودية جاء كخطوة لاحقة..لم يكن الأمير محمد بن نايف، رئيس مجلس الشؤون السياسية والأمنية وولي العهد ووزير الداخلية سابقًا مسرورًا وهو يرى الإماراتيين، وعلى وجه الخصوص محمد بن زايد،

يصبح الصانع الحقيقي لقرار الحرب، وهم من يسيّرون دفّة القرارات المصيرية لمملكة آل سعود، إذ اندفعت القيادة العسكرية في البلدين للعمل معًا لإعداد خطة الهجوم وإرسال القوات.

وبرغم من التحالف العسكري على اليمن إلا أن خلافات سعودية ـ إماراتية كانت تطفو على السطح حول الأداء العسكري في اليمن، وطموحات كل منهما، وحتى حول مصير الحرب. ويمكن التوقّف عند بعض منها ذي دلالة خاصة.

سلسلة تغريدات كتبها نائب مدير شرطة دبي السابق ضاحي خلفان على حسابه في تويتر في مايو من عام 2015 تنطوي على تمجيد للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، ودعوة غير مباشرة لوقف الحرب، وقال: "لو كنت أنا الذي يدير الحرب أكسب صالح وأقلم أظافر الحوثي، وأتركه في مهب الريح وأنهي الحرب في عشرة أيام". وشكّك خلفان في جدوى الحرب، وقال "تستطيع دول التحالف بما لديها من آلة عسكرية جبّارة أن تحتل عدن، ثقوا تمامًا، ولكن كم سيبقون؟ سنة، سنتين، ثلاثًا؟ في النهاية سينسحبون"، وعاد وكتب: "التحالف أنجز إنجازات رائعة، ثم أعلن وقف الحرب وقلنا صح. بقي الحذر من أن يجرّ الأمر إلى أوسع من ذلك". وخلص إلى أن "صوملة اليمن غلط، الحرب كما تريد حزمًا وعزمًا (في إشارة الى شعار عهد سلمان) تريد حسمًا وتريد عقلاء يملكون أدوات الحسم، ليس من طرف واحد ولكن من كل الأطراف، وإلا فإنها نار الحرب".

أحدثت تغريدات خلفان صدمة في الأوساط السياسية والاعلامية السعودية، واضطر وزير الخارجية الاماراتي عبد الله بن زايد أن يكتب ردًّا في العاشر من مايو سنة 2015 على حسابه في تويتر بما نصّه: "لتكن ثقتك في قيادتك التي تشارك القيادة السعودية حزمها وأملها، وترفض وضع يدها بيد صالح الذي استرخص أرواح اليمنيين وغدر بجيرانه".

على أية حال، لم توصد تغريدة عبد الله بن زايد باب الأسئلة حول خلفية سلسلة التغريدات الناقدة التي كتبها ضاحي خلفان، لا سيما وأن اختيار تويتر مكانًا

للرد ليس مألوفًا، فيما كان السعوديون ينتظرون موقفًا علنيًا وفي وسيلة إعلامية رسمية. ولذلك، لم تتعامل الصحافة السعودية بجديّة مع رد عبد الله بن زايد، بل على العكس وضعت تغريدات خلفان في إطار "سياسة" إماراتية وليست مجرد "رأي شخصي".

فقد كتب داود الشريان، الإعلامي السعودي المقرّب من العائلة المالكة، مقالًا في صحيفة (الحياة) اللندنية في 12 مايو 2015 بعنوان (ضاحي خلفان من يمثّل؟)، ولفت إلى ثمة ما يختفي وراء "المغرّدين" لتمرير ما يشاء من مواقف ومنها القول بأن تغريدات خلفان "تمثّل رأي دولة الإمارات على نحو ما، أو أنها تسريبات لحوار مشابه يجري في الأروقة السياسية الإماراتية".

وبرغم توضيح خلفان بأن رد وزير خارجية بلاده عليه هو للتمييز بين موقفه والموقف الرسمي في الإمارات، فإن الشريان لم يقبل منه التوضيح على أساس "أن رجال الأمن في البلاد العربية لا يتحدثون بهذه الطريقة، ويظلون يعبّرون عن رأي الأنظمة ومواقفها حتى بعد ترك مواقعهم". وخلص إلى أن "ضاحي خلفان ليس مستقلًا، ولا يصلح لهذه المهمة، واستمرار لعبه هذا الدور خطأ مهني"[11].

في مقاربة مشابهة، كتب خالد السليمان مقالًا في صحيفة (عكاظ) بعنوان (المغرّد ضاحي خلفان!)، ربط فيه بين دور خلفان حين كان يتقمص دور الضابط السابق في قضية اغتيال عملاء الموساد القائد الفلسطيني في كتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس محمود المبحوح في أحد فنادق دبي في يناير سنة 2010 ودوره مغرّدًا على تويتر، لجهة تطابق الإسلوب الاستعراضي. وعلى طريقة الشريان، فإن السليمان لم يتعامل مع تغريدات خلفان بكونها "رأيًا شخصياً"، ولكن "وبحكم موقفه الأثير لدى القيادة في إمارة دبي عبّر عن مواقف

[11] داود الشريان، ضاحي خلفان من يمثّل؟، صحيفة (الحياة)، 12 مايو 2015

سياسية دون أن يخرج من المنطقة الضبابية للفصل بين الرأي الشخصي المستقل والرأي الرسمي غير المباشر"[12].

على أية حال، لم تكن تغريدات خلفان مجرد زلّة قلم أو "رأي شخصي"، فقد كشفت تطوّرات سابقة عمّا هو أكثر من خلاف تكتيكي في إدارة ملف الحرب على اليمن. وفي أواخر أكتوبر سنة 2015، نشرت مصادر صحفية عربية أنباء عن انسحاب القوات الإماراتية من معارك تعز اليمنية، وتزامنت الأنباء مع هجوم كبير لوزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي "أنور قرقاش" على التجمع اليمني للإصلاح، الفرع اليمني للإخوان المسلمين، متّهمًا إياه بعرقلة ما أسماه "تحرير تعز"، في الوقت الذي أشارت فيه المصادر إلى أن الإنسحاب الإماراتي (المزعوم) من تعز يأتي إثر خلافات مع لجان المقاومة الشعبية في المدينة التي تقول الإمارات أن تجمع الإصلاح يسيطر عليها.

أثارت المواقف تلك الشكوك حول حقيقة ودوافع المشاركة الإماراتية في عملية عاصفة الحزم منذ انطلاقها، برغم من إعلان الإمارات مشاركتها بـثلاثين طائرة مقاتلة جعلت منها المشارك الأكبر في العمليات الجوية خلف المملكة السعودية.

وفي منتصف يونيو سنة 2016، ألقى وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي أنور بن محمد قرقاش محاضرة بعنوان (الإمارات والتحالف وأزمة اليمن) حضرها ولي العهد محمد بن زايد (الرئيس الحالي)، وقال ما نصّه إن الحرب في اليمن "عمليًا انتهت لجنودنا ونرصد الترتيبات السياسية، ودورنا الأساسي حالياً هو تمكين اليمنيين في المناطق المحررة". وأشار إلى أن "عاصفة الحزم واستعادة الأمل التي قادتها دول التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية ودعم ومساندة الإمارات حققت أهدافها العسكرية بكل جدارة". وغمز من قناة الرئيس

[12] خالد السليمان، المغرّد ضاحي خلفان!، صحيفة (عكاظ)، 12 مايو 2015

اليمني المنتهية صلاحيته عبد ربه منصور هادي بقوله "إن الشرعية اليمنية ليست في البقاء بالمنافي والفنادق وإنما داخل اليمن.."[13].

كان الموقف الاماراتي واضحًا لا لبس فيه لجهة إعلان نهاية الحرب من جانب الإمارات، وإن الحرب حقّقت أهدافها، وعلى عبد ربه منصور هادي العودة الى بلاده وإنهاء حالة التسكّع في الفنادق. بهذا الوضوح كان الموقف الاماراتي، ما أثار تحفّظًا سعوديًا، واضطر قرقاش للتراجع عن تصريحه بدعوى سوء فهمه، وأكّد على استمرار المشاركة الإماراتية إلى جانب السعودية في الحرب على اليمن، وكتب في حسابه على تويتر: "القوات المسلحة الإماراتية مستمرة مع السعودية ودول التحالف حتى إعلان انتهاء الحرب على اليمن"[14].

تجدر الاشارة الى أن الامارات شاركت بقوة برية في الحرب على اليمن قوامها 3000 جندي إماراتي، وإن التقدّم البري في جنوب اليمن قد تمّ التخطيط له بشكل كبير بواسطة لإماراتيين[15].

قواعد الاشتباك بين قوات التحالف بقيادة السعودية لم تمنع حصول حوادث متكررة تقع في خانة "نيران صديقة" بين القوات الإماراتية والسعودية، بما في ذلك إسقاط طائرة حربية إماراتية بواسطة صواريخ مضادة للطائرات نسبت الى "تنظيم داعش"، وفسّرها الإماراتيون على أنها رسالة سعودية. صراع النفوذ بين الإمارات والسعودية على اليمن ليس خافيًا، فالمصالح المتضاربة فيما يرتبط بميناء عدن، والنفوذ البري عبر صحراء حضرموت، والمشاريع الطموحة في جزيرة سوقطرة والصراع بين حلفاء السعودية والامارات في عدن، جعلت التحالف بين السعودية والامارات عرضة للتصدّع.

---

[13] قرقاش: الحرب باليمن انتهت ونرصد الترتيبات السياسية، الجزيرة. نت، بتاريخ 16 حزيران 2016، أنظر: https://goo.gl/ZI4hN9

[14] سي إن إن بالعربي، بتاريخ 16 حزيران 2016، أنظر: http://arabic.cnn.com/middleeast/2016/06/16/uae-anwar-gargash-yemen-war

[15]Peter Salisbury and Simeon Kerr, UAE flexes military muscle alongside Saudis in Yemen, Financial Times, August 11, 2015; https://www.ft.com/content/145e180c-3d04-11e5-8613-07d16aad2152

الخلاف السعودي الاماراتي يتجاوز الحرب ويشمل شبكة التحالفات في الداخل اليمني. ومن المعروف، أن علي عبد الله صالح، حظى بتقدير لدى الإماراتيين، ولاتزال أبو ظبي تحتضن أفرادًا من عائلة صالح، وقد استقبلت إبنه أحمد في أعقاب إبعاده عن السعودية. وبرغم من مشاركتها في الحرب على اليمن، بهدف إعادة ما تعتقده الشرعية المتمثلة زعمًا في عبد ربه منصور هادي، فإن الإمارات رفضت طلبه برفع الحصانة عن أحمد علي صالح ومنعه من العمل كسفير لديها. وقيل أن محمد بن زايد أبلغ علي عبد الله صالح بموعد قصف بيته في صنعاء لإنقاذه من الموت.

في عام 2019 بدأت بوادر الخلاف السعودي الاماراتي على اليمن يتحوّل إلى صراع نفوذ، وإن الخلاف تجاوز المستوى التكتيكي مع تباين أولويات الحليفين اللدودين، لجهة إدارة الصراع ضد حركة أنصار الله والجيش واللجان الشعبية، وأن قرار الإمارات بسحب جزئي لقواتها حينذاك، تؤشر إلى عمق الخلاف بين البلدين، وعليه ترك السعودية وحدها لمعالجة مشكلاتها في الساحة اليمنية. وعلى ما يبدو، فإن محمد بن زايد الذي كان متحمسًا لتقاسم الغنم والغرم مع شريكه السعودي وصل إلى قناعة بأن هذه الحرب قد تكون مكلفة اقتصاديًا وأمنيًا، وعليه أن يكتفي بالحد الأدنى من المكاسب ودرء أقصى حد من الخسائر. وعلى ما يبدو، فإن قضية الحرب على اليمن تحوّلت إلى قضية إماراتية داخلية، وإن تفرّد ابن زايد بقرار الحرب قد يؤدي إلى الى انقسامات داخلية بما يعرّض الاتحاد الاماراتي لأخطار غير منظورة، وأسوأ ما يمكن تخيّله من سيناريوهات بالنسبة إلى محمد بن زايد أن يواجه الاتحاد خطر التفكك.

وربما ما لم يدخل في حسابات ابن زايد، على الرغم من مغامراته الجريئة، أن يرى شريكه غارقًا في حماقة بحجم اغتيال الصحافي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في استانبول في 2 أكتوبر 2018 وأن تتردد أصداء هذه الجريمة في أرجاء الأرض، وأن يعيش المتهم الأول في هذه الجريمة، أي ولي العهد محمد بن سلمان، عزلة غير مسبوقة في تاريخ هذا البلد، وأن ينأى قادة العالم بأنفسهم عن التواصل معه. ومن الراجح جدًا، أن لا يكون محمد بن زايد

على علم بالجريمة، وقد يكون تفاجأ مثل كثيرين من حلفاء محمد بن سلمان في المنطقة والعالم. وعليه، من الطبيعي أن يسعى محمد بن زايد إلى التقليل من الأضرار التي قد تلحق به من مثل هذه الجريمة، سواء بتخفيض التواصل المباشر أو تقليل مستوى التنسيق في ملفات مشتركة، ولا شك أن الحرب على اليمن قد خضعت تحت تأثير جريمة اغتيال خاشقجي، وإن ابن سلمان منذاك اضطر إلى إجراء تعديل جوهري في مقاربته لحربه على اليمن، والعمل على الإنسحاب التدريجي من وحلها وشمل أيضًا الأزمة مع قطر. إن العقوبات التي كانت تنتظر محمد بن سلمان على خلفية ضلوعه في مقتل خاشقجي أثارت هلعًا لدى محمد بن زايد، الذي تحسس رأسه من أن يصيبه شرر حماقات حليفه.

ونقلت صحيفة (نيويورك تايمز) أن مسؤولين بالديوان الملكي السعودي تدخلوا شخصيا لمحاولة ثني الإماراتيين عن الانسحاب من اليمن، وهو ما يؤشر إلى أن القرار الأماراتي لم يكن بالتنسيق مع الحليف السعودي[16]. ولا يحتاج هذا الحليف كيما يغضب حين يتناهى إلى سمعه أن الانسحاب الإماراتي من اليمن كان جزءًا من ترتيبات مع ايران، من أجل تجنيب الإمارات أي هجمات صاروخية تكون فيها مراكز حيوية في دبي وأبو ظبي أهدافًا سهلة وقاتلة بالنسبة إلى الاقتصاد الاماراتي. وكالة الأنباء الفرنسية نقلت في 8 يوليو 2019 عن مسؤول أماراتي إن بلاده تعمل على الإنتقال من "إستراتيجية عسكرية" إلى خطة تقوم على تحقيق "السلام أولًا". ولكن صحيفة (نيويورك تايمز) لديها الشق الآخر من الرواية حين نقلت عن دبلوماسيين غربيين مطلعين على التفاصيل قولهم إن خفضًا في عدد القوات الإماراتية قد حدث بالفعل، مدفوعًا برغبة الخروج من حرب مكلفة للغاية حتى لو أغضب ذلك حلفاءهم السعوديين.

وأكدت أن الإماراتيين تجنبوا الإعلان عن خطوة الإنسحاب علنًا للتخفيف من انزعاج نظرائهم السعوديين، غير أن دبلوماسيين غربيين أشاروا إلى أن السعوديين شعروا بخيبة أمل كبيرة نتيجة القرار الإماراتي، وأن كبار

[16] U.A.E. Pulls Most Forces From Yemen in Blow to Saudi War Effort, New York Times, July 11, 2019; https://www.nytimes.com/2019/07/11/world/middleeast/yemen-emirates-saudi-war.html

المسؤولين في الديوان الملكي السعودي حاولوا ثني المسؤولين الإماراتيين عن خطوة الانسحاب. حينذاك، وبناء على تقارير تتحدث عن خسائر مالية وبشرية هائلة في الحرب على اليمن، في وقت كان ابن سلمان في حاجة إلى كل ريال من أجل تمويل مشاريعه الضخمة بعشرات ومئات المليارات الدولارات، إذ قدّرت تكاليف الحرب على اليمن بما يصل الى 430 مليار دولار، فيما بلغ عدد قتل الجنود السعوديين أكثر من عشرة آلاف جندي وعشرات الالاف من الجرحى.

بدا للمراقبين الأجانب للواقع الميداني في اليمن، أن ثمة تدابرًا سعوديًا إماراتيًا، ومع أنه غير مفاجيء بفعل تضارب المصالح بين البلدين على الساحة اليمنية، وأن لعبة فونولوجية في سياق الخداع البصري لم تصمد طويلًا، ليس ذلك عائدًا لصحوة شعبية، وإنما لأن طرفي اللعبة قرّرا في لحظة ما فاصلة أن يكفا عن خداع جمهورهما، وخوض اللعبة بقوانين أخرى مكشوفة. وعلى الرغم من التقاسم الظاهري للوجود العسكري في اليمن، بين قوات سعودية في الشمال وأخرى إماراتية في الجنوب، فإن هذا التقاسم لا يبدو في سياق توزيع أدوار ولا تقاسم مهمات بل هو قانون التنافس الذي أملى عليهم تقليل نقاط الاحتكاك، ولذلك، باتت المعادلة على النحو التالي: تفادي التواجد العسكري لأي من الطرفين في مكان واحد. وهذا كان الحال في أوج المعارك الطاحنة في الشمال، مثلًا في الحديدة والمهرة وغيرها. مع أن للإماراتيين تقييمهم الخاص، والسلبي غالبًا، حول كفاءة القوات السعودية، فيما يبدي الاماراتيون صرامة شديدة إزاء القوى السياسية اليمنية من تيارات مختلفة، إسلامية وعلمانية وليبرالية. وحتى في النظرة الى الدور الإيراني في اليمن، والذي تنظر إليه السعودية على أنه العامل الرئيس في تعطيل مشروعها وتمكين حركة أنصار الله من إدارة البلاد ومهماجمة السفن في المناطق المحيطة باليمن، فإن الامارات تنظر إلى ايران شريكًا تجاريًا حيويًا وليست على استعداد للتفريط في الشراكة من أجل خصومة قابلة للاحتواء.

وعليه، فإن الخلاف السعودي الاماراتي مرشّح للتفاقم، وخصوصًا بعد فشل السعودية في تحقيق أهدفها العسكرية من الحرب على اليمن، وفي ظل تنامي قوة أنصار الله والجيش واللجان الشعبية التي تحوّلت الى فاعل إقليمي ودولي بعد دخوله على خط الدعم والاسناد لصمود قطاع غزة في وجه التوحّش الصهيوني. في المقابل، تجد الامارات نفسها في حالة دوران في حلقة مفرغة، وحان الوقت للتخلص من عبء الحرب على اليمن، والتفرّغ لمصالحها المعطّلة جزئيًا بفعل انخراطها في حرب طويلة تدفع المستثمرين للتردّد عشرات المرات بوضع أموالهم رهن واقع غامض ومجهول والأخطر مكلف اقتصاديًا وماليًا وعسكريًا.

مصر

برغم من تحمّل الرياض وأبو ظبي الكلفة المالية والسياسية للانقلاب العسكري في مصر في الثالث من يوليو سنة 2013 بقيادة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، والذي أطاح حكم الإخوان المسلمين، فإن وفاة الملك عبد الله واعتلاء سلمان العرش في المملكة السعودية، تسبّب في خلط جزئي للأوراق وإرباك المشهد السياسي المصري والخليجي والإقليمي. وقد مضى بعض الوقت على الرياض قبل أن تحسم قرارها بالإنحياز الى السيسي بعد عام من وصول سلمان إلى السلطة، وسط تكهنّات وأقاويل عن التنصل من كل العهود السابقة. ومع ذلك، فإن الزيارة المثيرة للجدل التي قام بها الملك سلمان الى مصر في إبريل من العام 2016، وبقدر ما حملت من آمال لناحية الارتقاء بالعلاقات السعودية المصرية إلى مرحلة غير مسبوقة عبر توقيع سبع عشرة اتفاقية تعاون مشترك في مجالات متعدّدة، فإنها فجّرت خلافًا عميقًا على خلفية القبول المبدئي بتسليم جزيرتي تيران وصنافير الى الجانب السعودي. في حقيقة الأمر إن خلافات أخرى ظهرت على السطح ساهمت في تعزيز الخلاف ولاسيما فيما يرتبط بالمقاربة المصرية للأزمة السورية.

التوتر في العلاقات السعودية المصرية لم يكن قابلاً للإحتواء بسهولة، في ظل إصرار الرياض على مطالب تبدو مستحيلة، مثل تغيير موقفها من الأزمة السورية، وعزل سامح شكري من وزارة الخارجية.

قررت الإمارات وفي مبادرة منفردة الدخول على خط الخلاف بين الرياض والقاهرة، وسعت للتوسّط لتسوية الخلاف المتصاعد. كانت أبو ظبي محطة لزيارة الرئيس المصري والملك السعودي في وقت متقارب، وقيل بأن وصول السيسي في الأول من ديسمبر من عام 2016 الى أبو ظبي في زيارة تستغرق يومين بانتظار وصول الملك سلمان، إلا أن الأخير قرر تأجيل موعد وصوله إلى الإمارات إلى حين مغادرة السيسي، في مؤشر على فشل الوساطة الاماراتية.

وكانت شركة بترول الإمارات الوطنية قد وقّعت مع نظيرتها المصرية اتفاقية في نوفمبر من عام 2016 لإرسال شحنات من النفط الى مصر للتعويض، إضافة الى شركات روسية وعراقية، عن الشحنات التي كانت تحصل عليها من شركة أرامكو السعودية وتمّ إيقافها بقرار سعودي في أكتوبر من العام نفسه.

في كل الأحوال، فإن أي خلاف ينشب بين السعودية وأي دولة خليجية أو إقليمية يمثّل بالنسبة إلى حكّام الامارات فرصة لتعزيز دورهم ونفوذهم. وبصورة إجمالية، باتت الامارات اللاعب الخليجي الأقوى في الملف المصري، ويمنحها ذلك هامشًا واسعًا من المناورة على أكثر من ساحة، خليجية وعربية ودولية، على أمل أن تلعب أبو ظبي دورًا محوريًا في أية تسويات مستقبلية بين مصر وخصومها. وكان حاكم الامارات محمد بن زايد قد مارس نفوذًا واسعًا من أجل إفشال أي تسوية لملف الاخوان المسلمين في مصر خشية من انعكاساته على بلاده التي لا تزال تحتجز عشرات من الشخصيات الاماراتية الفاعلة بتهمة الارتباط بجماعة الاخوان المسلمين..

ومنذ العام 2018 قرّرت مصر طرح الأصول الحكومية في البورصة والذي فتح شهية المستثمرين الأجانب، والخليجيين بدرجة أساسية، وهذا بدوره غذّى

صراعًا سعوديًا إماراتيًا (وقطريًا إلى حد ما) على النفاذ إلى السوق المصرية واقتناص فرص وضع اليد على 20 شركة تابعة للقطاع العام.

في 7 فبراير 2023 نشر موقع "بلومبيرغ" الاقتصادي أسماء الشركات التي تعتزم الحكومة المصرية طرح حصص مملوكة لها فيها وتتراوح بين 5 و20 في المائة عبر إدراجها في بورصة القاهرة، أو بيعها لمستثمر استراتيجي لتوفير عملة صعبة في وقت تعاني فيه مصر من نقص سيولة وانخفاض سعر الجنيه وحاجتها إلى تمويل الدين العام الآخذ في الارتفاع بعد أن بلغ في العام 2024 ما يربو عن 164 مليار دولار. وذكر الموقع بأن عشر من أصل عشرين شركة تنتمي لقطاع البترول والطاقة، وقد بدأ طرحها في مارس وحتى ديسمبر من عام 2023.

ومن بين الشركات المطروحة التي أثار قرار طرح أسهمها في البورصة غضبًا عارمًا في الشارع المصري هي شركات البترول، والأسمدة، والشحن والتفريغ، مثل "إنبي"، و"أبوقير"، و"بورسعيد لتداول الحاويات"، و"دمياط"، و"مصر للألومنيوم"، وبنوك "القاهرة"، و"الإسكان والتعمير"، و"الإسكندرية"، "ومصر لتأمينات الحياة"، وشركات "مصر الجديدة للإنشاء والتعمير"، و"مدينة نصر للإسكان والتعمير"، مضافًا اليها خمس شركات أخرى وهي "وطنية"، و"صافي" المملوكتين للجيش المصري، و"مصر لتأمينات الحياة"، وشركة البترول "إيلاب"، و"بنك القاهرة".

ورافقت عملية الطرح مشاحنات وأجواء من التوتر بين مقرّبين من السلطات السعودية والحكومة المصرية. وكان موقع "ميدل ايست مونيتور" قد أشار في تقرير له في 4 فبراير 2023 الى توترات طفت على سطح العلاقات السعودية المصرية على خلفية الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في مصر. وقال الموقع بأن البنك المركزي المصري ذكر في عام 2019 أن دول الخليج قدّمت أكثر من 90 مليار دولار منذ استيلاء الجيش على السلطة في صيف 2013.

وسلط الموقع على ما كتبه تركي الحمد وخالد الدخيل، وهما مقرّبان من الديوان الملكي، من تعليقات على طلب صندوق النقد الدولي بخصوص الوضع الاقتصادي المصري وحاجته للأموال الخليجية، وقد غمز الحمد من قناة الجيش المصري وسيطرته على الاقتصاد المصري. وقال الحمد بأنه في مصر "تمرّ جميع المشاريع الآن عبر مؤسسات تسيطر عليها القوات المسلحة، ويستفيد منها أصحاب النفوذ داخلها، على حساب القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني". وانتقد خالد الدخيل هيمنة الجيش المصري على الاقتصاد منذ عام 1952، فيما شاعت معلومات عن أن القاهرة فوجئت بمطالبة الرياض بسداد الديون القديمة المستحقة على مصر لشركة "أرامكو" السعودية للنفط والمتعلقة بشحنات النفط قبل نحو خمس سنوات كان نظام السيسي يعتقد أن النفط منحة لا يمكن سدادها. وقد تغيّبت السعودية والكويت عن القمة التي استضافتها الإمارات في 19 يناير 2023 والتقى خلالها السيسي بأمير قطر وملك البحرين وسلطان عمان وملك الأردن لبحث المساعدة الاقتصادية المحتملة لبلاده. وأبدت السعودية موقفًا سلبيًا حازمًا بخصوص تقديم المزيد من المساعدات لمصر، وأيضًا الاردن والبحرين، بدعوى أن هذه الدول عليها تنفيذ "إصلاحات" اقتصادية كما لفت وزير المالية السعودية محمد الجدعان لمنتدى "دافوس" الاقتصادي العالمي في سويسرا في 18 يناير 2023. وأضاف: "إن المملكة تغير طريقة تقديم المساعدات لحلفائها من تقديم منح مباشرة وودائع دون شروط. وأضاف "اعتدنا تقديم منح ومساعدات مباشرة دون شروط، ونحن نغير ذلك، كما نحث دول المنطقة على القيام بإصلاحات".

وقد تصدّرت أزمة العلاقات السعودية المصرية ملفات أبرزها: الاستثمار السعودي في مصر، حيث تصرّ الرياض على الاستثمار المباشر في السوق المصرية من دون واسطة (الحكومة أو الجيش)، والاستحواذ على أصول وشركات الدولة ولكن وفق شروطها هي. ولأن القاهرة ترفض هذا النوع من الاستثمار، ليس فقط لأن هذه المقاربة تعكس عدم ثقة الرياض في الحكومة المصرية، ولكن لما ينطوي عليه هذا النوع من الاستثمار المباشر من انتهاك

للسيادة المصرية، وهذا يفسر عزوف السعودية عن ضخ أقل من مليار دولار في السوق المصرية رغم تعهدها بضخ 10.5 مليار دولار في أبريل 2022. وكانت السعودية قد أودعت 5 مليارات دولار في البنك المركزي المصري في مارس 2022 وتمّ تمديده في نوفمبر من العام نفسه، وقيل عن وجود ما يربو عن 28 مليار دولار، وتسجل الإمارات أعلى رقم، أي 10.7 مليار دولار.

وكانت قناة القاهرة الأخبارية قد نفت في أكتوبر 2023 ما تردد عن وديعة بقيمة خمسة مليارات دولار تعتزم دول الخليج وخصوصًا السعودية والامارات تقديمها الى مصر.

وعلى ما يبدو، فإن الفراغ الذي تركته السعودية في السوق المصرية شغلته الامارات على الفور. وفي 29 فبراير 2024 أعلنت الحكومة المصرية تسلّمها 5 مليارات دولار ضمن "صفقة مشروع تطوير مدينة رأس الحكمة" التنموي مع الإمارات غربي البلاد، وفي الأول من مارس من العام نفسه تم استلام دفعة مماثلة، نافية أن يكون "أي بند في عقد الصفقة يمس السيادة المصرية"، وذلك بحسب ما ذكره رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، خلال اجتماع الحكومة وفق بيان صادر عنها فيما يأتي ذلك وسط تطور غير مسبوق في العلاقات المصرية الإماراتية. وتم اتخاذ إجراءات للتنسيق بين البنك المركزي والجانب الإماراتي، لتحويل 5 مليارات دولار من الوديعة (الإماراتية) إلى الجنيه المصري"، دون تفاصيل أكثر. يشار إلى أن "مشروع رأس الحكمة" يعدُ شراكة استثمارية مصرية إماراتية، وتعد "أكبر صفقة استثمار مباشر" في تاريخ مصر بقيمة 35 مليار دولار بالشراكة مع الإمارات، من أجل تنمية منطقة رأس الحكمة غربي البلاد. ويتضمن المشروع "إقامة فنادق ومشروعات ترفيهية، ومنتجعات سياحية ومنطقة المال والأعمال، وإنشاء مطار دولي جنوب المدينة"، وفق رئيس الوزراء المصري. وكانت مصر قد عقدت في عهد السيسي اتفاقيات اقتصادية ضخمة مع ابو ظبي التي قدّمت دعمًا ماليًا سخيًا للقاهرة والذي منحها نفوذًا واسعًا اقتصاديًا وسياسيًا على حساب منافسها اللدود،

السعودية، التي تميل إلى الاحجام عن الاستثمار في البلدان الحليفة نتيجة ضعف التمويل وأيضًا التركيز على الداخل لجذب الاستثمارات الأجنبية وسيّاح الداخل والخارج.

تجدر الإشارة إلى أن نظام السيسي راهن على الأموال الخليجية في التعويض عن الضربة التي أصابته بعد خروج أكثر من 20 مليار دولار من السوق المصرية عقب تفاقم الحرب الروسية الاوكرانية التي اندلعت في فبراير 2022، وأصيب حينذاك بخيبة أمل بفعل تنصل الرياض من تعهداتها السابقة بضخ 15 مليار دولار في السوق المصرية من بينها 5 مليارات دولار الوديعة سالفة الذكر والعشرة الباقية استثمارات في القطاعين العام والخاص.

وفيما تتعزز علاقات الامارات ومصر من البوابة الاقتصادية والاستثمارية المشتركة، فإن ثمة غموضًا يحيط بمستقبل العلاقات السعودية المصرية، مع قرار الرياض إغلاق البوابة الاقتصادية، واستغلال حاجة مصر الى المساعدات المالية من أجل فرض شروطها الاستثمارية وهذا ما لم يستخدمه الشريك الاماراتي الذي يبدو أنه قدّم تسهيلات تمكّنه من اقتناص فرص أفضل في السوق المصرية.

وفي مقالة لرئيس تحرير صحيفة (الجمهورية) عبد الرازق توفيق في 2 فبراير 2023 بعنوان (الحفاة العراة اللئام محدثي النعمة) في رد فعل على انتقادات كتّاب سعوديين مثل الحمد والدخيل للجيش المصري، وتساءل: "لا أدرى لماذا تثير قوة الجيش المصري العظيم وقدرته جنونهم وأحقادهم". وهاجم السعودية من دون أن يسمّها: "الغريب أن يأتى الهجوم والإساءة من المفترض أنه شقيق.. لكن وإن كانت مصر تترفع عن الصغائر وممارسات الأقزام والصغار، لكنها لن تقبل بضغوط وابتزاز يدفع المنطقة إلى أتون الصراعات وتتلاشى معه كل مظاهر الأمن والاستقرار". وتابع "لا يجب على الحفاة العراة التطاول على مصر، وإنه ليس من حق اللئام والأندال ومحدثي النعمة أن يتطاولوا على أسيادهم".

ومع أن الصحيفة حذفت المقال من موقعها على الشبكة، إلا أن تبعاته بقيت وتبيّن أن الحلف الرباعي الذي كان يضم السعودية ومصر والامارات والبحرين، انتهى إلى حلف ثنائي يضم الامارات ومصر، وهذا أحد تمظهرات التنافس الشديد بين الرياض وأبو ظبي، ولكن على الساحة المصرية.

سوريا

لم تبد الإمارات موقفًا لافتًا من الأزمة السورية، وإن سياسة النأي التي اعتمدتها أبو ظبي منذ بداية الأزمة ضمنت لها هامشًا من المناورة والمرونة لجهة تبني مواقف تبدو معتدلة، وعلى مسافة واحدة من أطراف الأزمة برغم من تماهيها مع التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الرامي الى إسقاط النظام في سوريا.

أبدت الامارات استعدادها للمشاركة في تحالف دولي ضد الارهاب في سوريا، وعبّرت على لسان أنور قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية، عن ارتياحها لقصف الطائرات الروسية لمواقع داعش في سوريا وقال بأنه "قصف لعدو مشترك"، في مؤشر على تأييد التدخّل العسكري الروسي في سوريا[17].

وكان مجلس الوزراء في الامارات قد أقرّ في منتصف شهر أكتوبر من عام 2014 لائحة إرهاب ضمّت ثلاثة وثمانين تنظيمًا وجماعة من بينها أربعة وعشرون فصيلًا مسلّحًا سوريًا، شملت تنظيمات تتلقى دعمًا ماليًا وتسليحيًا من السعودية مثل حركة أحرار الشام الإسلامية، ولواء التوحيد وكتيبة الحق سوريا التابع للجيش الحر، ولواء التوحيد والايمان، وكتيبة سارية الجبل، وكتيبة

[17] الإمارات مستعدة للتدخل البري في سوريا.. ولا استياء من القصف الروسي لـ"داعش"، موقع روسيا اليوم، آر تي بالعربي، بتاريخ 30 تشرين الثاني 2015، أنظر:
https://goo.gl/EUcSPg

الشهباء، وكتيبة القعقاع، وكتيبة سفيان الثوري، وكتيبة عبد الرحمن، وكتيبة عمر بن الخطاب، وكتيبة الشيماء[18].

أكثر من ذلك، وفي تصريح لافت، أدان وزير الخارجية الاماراتي عبد الله بن زايد إسقاط الطائرة الحربية الروسية في سوريا من قبل طائرات تركية في الرابع والعشرين من نوفمبر سنة 2015 ووضعها في خانة الأعمال الإرهابية. وقال إبن زايد في بيان صحفي عقب اجتماعات اللجنة الاماراتية الروسية المشتركة في ابو ظبي في الثلاثين من نوفمبر من العام نفسه أن بلاده تستهجن "الأعمال الإرهابية التي شهدتها الكثير من الدول في الآونة الأخيرة، وخاصة الطائرة الروسية التي سقطت فوق سيناء بجمهورية مصر العربية، والحادثة الأخيرة التي وقعت للطائرة الروسية العسكرية في سوريا"[19].

مواقف لا يمكن وصفها بكونها مجرد تباينات جزئية، وإنما، في جوهرها، تعكس نزوعاً مستقلاً لدى حكّام الإمارات، وإن تطابق مواقف الدولتين إزاء خصوم مشتركين لا يعني بالضرورة مماهاة أو حتى تحالفاً مفتوحاً وغير مشروط.

ونلحظ هذا التمايز في المقاربة الاماراتية للعلاقات مع سورية والتي بدأت في السر حتى في أوج الأزمة السورية، حيث احتضنت افرادًا من عائلة الأسد، وكانت على تواصل غير مباشر معها لسنوات، قبل أن تنتقل الى العلن في 27 ديسمبر 2018 بعودة العمل بسفارتها في دمشق حيث باشر القائم بالأعمال بالنيابة مهام عمله من مقر السفارة في سوريا. وأصدرت الخارجية الاماراتية بيانًا قالت فيه إن "هذه الخطوة تؤكد حرص حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على إعادة العلاقات بين البلدين الشقيقين إلى مسارها الطبيعي بما يعزز ويفعل الدور العربي في دعم استقلال وسيادة الجمهورية العربية السورية

---

[18] لائحة الإرهاب الإماراتية .. تعريف بالجماعات والمنظمات، موقع السكنة، 21 نوفمبر 2014، أنظر:
http://www.assakina.com/center/parties/57727.html

[19] الامارات تستنكر إسقاط المقاتلة الروسية، الجزيرة. نت، 30 تشرين الثاني 2015، أنظر:
https://goo.gl/D681Yp

ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية ودرء مخاطر التدخلات الإقليمية في الشأن العربي السوري".

وفي خطوة أخرى لافتة، قام وزير الخارجية الاماراتي عبد الله بن زايد في 9 نوفمبر 2021 بزيارة دمشق ولقاء الرئيس بشار الأسد، وشدّد ابن زايد على دعم بلاده لجهود الاستقرار في سوريا. وجاءت الزيارة بعد مرور شهر عن لقاء جمع وزيري الاقتصاد السوري والإماراتي على هامش معرض "إكسبو دبي" والاتفاق على إعادة تشكيل وتفعيل مجلس رجال الأعمال السوري الإماراتي، بهدف تشجيع التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين في المرحلة المقبلة.

وفي 19 مارس 2023 كانت أبو ظبي أول محطة خارجية يزورها الرئيس السوري بشار الأسد منذ الأزمة التي شهدتها بلاده في 2011.

في المقابل، كانت خطوات السعودية نحو سوريا بطيئة، وبدأت بعد مرور نحو سنتين على زيارة وزير الخارجية الاماراتي، حيث زار وزير الخارجية السعودية فيصل بن فرحان دمشق في 18 أبريل سنة 2023، بعد قطيعة دامت 12 عامًا.

وفي 9 مايو من العام نفسه أعلنت الحكومية السورية عن استئناف عملها الدبلوماسي في السعودية، وفي 17 مايو 2023 شارك الاسد في القمة العربية في مدينة جدة غربي المملكة بدعوة من الملك سلمان. وفي 1 أكتوبر 2023 أُعيد افتتاح السفارة السورية بالرياض.

ولكن بدت إجراءات استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين متعثرة أو بالأحرى بطيئة للغاية. وفيما أعلن في 31 يناير 2024 عن قرب وصول القائم بأعمال السفارة السعودية، عبد الله الحريصي، كان السفير الإماراتي حسن أحمد الشحي قد سبقه إلى دمشق، وهو أول سفير عربي يباشر مهمامه في دمشق بعد قطيعة 13 عامًا.. وحتى هذا التاريخ، لم يصل الحريصي الى دمشق، فيما بدأ

السفير الإماراتي الشحي ينشط في لقاءات مع المسؤولين السوريين لتعزيز العلاقة الثنائية، ولا تزال الرياض تضرب أخماسًا في أسداس قبل أن تحصل على ضوء أخضر أميركي بعودتها الى دمشق. وفي النتائج، فإن الإمارات قد حجزت مقعدًا لها في قطار إعادة الإعمار في سوريا فور رفع الحظر المفروض عليها من الغرب، ولا أظن أن دمشق سوف تختار غير الدول التي وقفت إلى جانبها في محنتها.

فلسطين

في ملف الصراع العربي الإسرائيلي، وبرغم من تفضيل الإمارات العمل مع السعوديين في الدفع بالعرب الى تبني مبادرة السلام مع الكيان الاسرائيلي، فإنها، في الوقت نفسه، تحتفظ لنفسها بمقاربة مستقلة لهذا الملف. فللامارات علاقات وثيقة مع الجانب الإسرائيلي، وسهّلت عملية نقل مكتب المصالح الاسرائيلي من الدوحة الى أبو ظبي، بعد العدوان على غزة في صيف عام 2013.

وكانت للاسرائيليين مشاركةٌ منتظمة في المؤتمر الأمني السنوي الذي ينعقد في الامارات. وشارك رئيس الكيان السابق شيمون بيريز في نوفمبر من عام 2013 بكلمة عبر الفيديو من مكتبه في القدس، وصفّق له المشاركون في نهاية كلمته.

في الحديث عن نوع المساهمة الاماراتية في الشأن الفلسطيني أو في العلاقات مع الكيان العبري ينبعث السؤال التقليدي حول دور القيادي الفتحاوي المبعد محمد دحلان الذي يحتفظ بمخزون كبير من المعلومات حول الواقع الفلسطيني والذي تربطه علاقات وثيقة بالأجهزة الأمنية الفلسطينية والاسرائيلية. ولاريب أن دحلان أسدى خدمات كبيرة للجانب الإماراتي في ملفات عديدة تتجاوز فلسطين والكيان الاسرائيلي بحكم موقعه كمستشار خاص لحاكم الإمارات محمد بن زايد.

كانت لدى محمد بن زايد ميول قوية نحو التطبيع مع الكيان الاسرائيلي منذ زمن بعيد. وفي حرب يوليو سنة 2006، نقل الى زائريه، أي نائب وزير الخزانة الأميركي روبرت كيميت ومستشار وزارة الخارجية فيليب زيليكو، إنه لابد من إزالة حزب الله من الوجود، وتوقّع في حال لم تنجح إسرائيل في غضون إسبوعين في تحقيق هذا الهدف "فإن العرب سوف يتقاطرون على الحدود للقتال" إلى جانب حزب الله بتحريض من وسائل الإعلام[20]. ومع ذلك، فإن ابو ظبي بدت واقعية في تعاملها مع حزب الله، باستقبالها مسؤول وحدة التنسيق والارتباط وفيق صفا في 19 مارس 2024، مع أن الحزب مدرج لديها على قائمة الإرهاب منذ 2014.

وفي الوقت الذي كان محمد بن زايد محرّضًا على تطبيع محمد بن سلمان مع الكيان الاسرائيلي، فإن ابن زايد قرر أن يوقع اتفاقية التطبيع مع الكيان في 13 أغسطس 2020 على أمل أن يلحق به حليفه اللدود، الذي حضّر نفسه لاعلان التطبيع بحلول نهاية 2023 لولا مفاجئة طوفان الأقصى في 7 أكتوبر التي عطّلت مسار التطبيع لأمد غير معلوم. ويبقى كل منهما متفقين على اعتناق خيار التطبيع مع الكيان الاسرائيلي، ولكن مع فارق في توقيت الخيانة.

تركيا وايران

ثمة مقاربات متضاربة بين الرياض وأبو ظبي إزاء العلاقة مع تركيا من جهة وايران من جهة ثانية. فبرغم من التجاذب المستمر بين الإمارات وإيران على خلفية قضية الجزر الثلاث فإن العلاقات بين البلدين، وبخاصة الإقتصادية منها تشهد تناميًا ملحوظاً، فوفقاً لبيانات نشرتها مجلة (الايكونوميست) في يوليو 2015، هناك نحو 400 ألف إيراني يعيشون في الإمارات ومعظمهم في "دبي"، كما تستضيف الإمارات حوالي 10 آلاف شركة إيرانية، ما يجعل الإمارات ثاني أكبر شريك تجاري لإيران بعد الصين على الرغم من تراجع

[20] https://wikileaks.org/plusd/cables/06ABUDHABI3097_a.

حجم التعاون التجاري بين الدولتين منذ عام 2011 بسبب العقوبات المفروضة على طهران[21]. في المقابل، تستأثر الإمارات بما نسبته ثمانين في المائة من المعاملات التجارية بين إيران ودول الخليج. ولذلك، لم يكن لدى الإمارات موقف متشدّد من الإتفاق النووي بين الغرب وإيران، بل أظهرت مواقف مرنة إزاء الملف النووي، الأمر الذي يؤشّر الى اطمئنان إماراتي إزاء هاجس تمدد النفوذ الإيراني الذي غالباً ما يتم طرحه عائقاً أمام تطوّر العلاقات الخليجية الايرانية. بل وحتى قضية الجزر الثلاث التي غالبًا ما يتم طرحها في اجتماعات دول مجلس التعاون الخليجي على مستوى القمة، فإنها بقيت قضية شكلية لا تتوقف الامارات كثيرًا عندها، وتراهن على علاقات أفضل وهذا جعلها تسارع في تعزيز العلاقات الثنائية، ففي ديسمبر 2021 زار مستشار الأمن الوطني الاماراتي طحنون بن زايد طهران بهدف تجاوز الخلافات العالقة، وفي مارس 2023 زار أمين مجلس الأمن القومي الايراني علي شمخاني ابو ظبي والتقى محمد بن زايد، وفي يونيو من العام نفسه زار وزير الخارجية الايراني أمير عبد اللهيان أبو ظبي لتقديم العزاء بوفاة خليفة بن زايد، الرئيس السابق، وفي أغسطس 2023 تلقى الرئيس الجديد محمد بن زايد دعوة من الرئيس الإيراني رئيسي لزيارة طهران..خطوات تأتي في سياق تعزيز العلاقات بين البلدين في مجالات اقتصادية وسياسية. الجدير بالذكر أن حجم التبادل التجاري بين ايران والامارات بلغ بحسب احصائيات نوفمبر 2023 ما مقداره 34 مليار دولار. في المقابل، لم يتجاوز مستوى التبادل التجاري بين السعودية وايران سقف المليار دولار في أحسن الأحوال خلال ثلاثين عام، وانخفض في أعوام عديدة إلى مستوى الصفر تمامًا، وحتى بعد عودة العلاقات بين البلدين في مارس 2023 كان الرقم المتداول عن التبادل التجاري هو 60 مليون دولار، ويتعلق، حصريًا، بقوافل الحجاج والمعتمرين..

[21] The nuclear deal's other winner, The Economist, July 25, 2015, see: http://www.economist.com/news/middle-east-and-africa/21659760-many-firms-looking-do-business-iran-will-go-through-dubai-nuclear-deals

في الملف التركي، هناك تباين في الموقفين السعودي والإماراتي لناحية المصالح المتبادلة. تنظر السعودية الى تركيا بكونه منافسًا وخصمًا تاريخيًا، وفي مرات نادرة كانت تتطلع لأن تجعل منها حليفًا ممكنًا، وأمّا الامارات التي تحفظت بعض الوقت في نظرتها الى تركيا من منطلق الخصومة مع مشروع الاخوان المسلمين عمومًا والمدعوم تركياً، وكان لدى انقرة وأبو ظبي مواقف متضاربة فيما يخص الربيع العربي، ما دفع شيوخ الامارات للنظر بحذر إزاء تطوير العلاقة مع أنقرة.

وبرغم من عودة السفير الاماراتي الى أنقره في الرابع عشر من يونيو سنة 2016، فإن اتهامات وجّهت للإمارات بضلوعها في الإنقلاب الفاشل في تركيا في منتصف يوليو 2016.

وكان الصحافي البريطاني ديفيد هيرست نقل عن مصادر مقرّبة من جهاز استخباراتي تركي، أن الحكومة الاماراتية تعاونت مع منفّذي الانقلاب في تركيا قبل المحاولة الفاشلة باستعمال القائد الفتحاوي المنفي محمد دحلان بالتوسّط مع الداعية التركي المقيم في أمريكا فتح الله غولن، وأن دحلان نقل أموالاً الى المنفّذين في تركيا في غضون الأسابيع التي سبقت المحاولة الانقلابية، وتواصل مع غولن عبر رجل أعمال فلسطيني يقيم في الولايات المتحدة. وكانت القنوات الفضائية العربية التي تبث من دبي مثل (سكاي نيوز أرابيك)، و(العربية) قد بثّت عشية الانقلاب تقارير عن نجاح الانقلاب ضد الرئيس التركي رجب طيب أردغان، وأن الأخير غادر البلاد. انتظرت الحكومة الاماراتية ست عشرة ساعة بعد فشل الانقلاب ـ وساعة بعد بيان السعودية ـ لإدانة الإنقلاب والتمسّك بأردوغان بكونه الرئيس الشرعي لتركيا. وقامت السلطات الاماراتية باعتقال إثنين من الجنرالات الأتراك في مطار دبي الدولي للاشتباه في علاقتهما بالانقلاب[22].

[22] David Hearst, EXCLUSIVE: UAE 'funnelled money to Turkish coup plotters'; *Middle East Eye*, July 29, 2016; see: http://www.middleeasteye.net/news/exclusive-uae-funnelled-money-turkish-coup-plotters-21441671

ولكن مقتل الصحافي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في استانبول في 2 أكتوبر سنة 2018 ، قد فرّق بين الرياض وأبو ظبي لناحية العلاقة مع أنقرة، وباتت الإمارات في حل من أي التزام مع حليفها اللدود ولسان حالها ليتحمل وحده تبعات حماقته التي لم يكن ابن زايد على علم مسبق بها.

وقد شهدت العلاقات التركية الاماراتية في عام 2021 تطوّرًا لافتًا بعد زيارات متبادلة قام بها قادة البلدين حيث زار محمد بن زايد انقرة في نوفمبر من العام نفسه، وتمّ تأسيس صندوق استثماري مشترك في عام 2021 بقيمة 10 مليارات دولار لدعم الاستثمارات في تركيا. وبلغ حجم التجارة غير النفطية بين البلدين نحو 19 مليار دولار عام 2022، أي ما يزيد عن 40% عن عام 2021 و112% عن عام 2020، لتكون تركيا من بين أكبر 10 شركاء لدولة الإمارات، بحسب بيانات رسمية إمارتية. وفي فبراير 2022 زار اردوغان أبو ظبي ووقع 13 اتفاقية تشمل مجالات بينها الاستثمار والصناعة والتقنيات المتقدمة والدفاع والنقل والصحة والزراعة والثقافة، ثم زارها مرة أخرى في يوليو 2023 ضمن جولة شملت السعودية وقطر ووقع مع الامارات عدة اتفاقيات تقدر قيمتها بنحو 50.7 مليار دولار. وفي مارس 2023، وقعت الإمارات وتركيا اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة خارج إطار التجارة النفطية تتجاوز 40 مليار دولار سنويًا وعلى مدى 5 أعوام.

في المقابل، كان حجم التبادل التجاري بين تركيا والسعودية 6.8 مليار دولار خلال العام 2023، بزيادة مئة في المئة عن عام 2021، فيما لم تتجاوز الاستثمارات السعودية في تركيا ملياري دولار، وهو مخصص في الغالب للاستثمار في مجالات البنى التحتية، والبناء، والأمن الغذائي وغيرها.

مستقبل التحالف

على ضوء العلاقة بين الذات والموضوع، فإن مستقبل التحالف مرهون بالمخاطر المشتركة، وما تنتجه من مصالح. فالتحالف السعودي الإماراتي قد يأخذ شكلًا استراتيجيًا في الظاهر كما في إدارة الثورة المضادة في الشرق الأوسط، وفي الحرب على جماعة الاخوان المسلمين في العالم بأسره، ولكن لا يخفي الاماراتي نزوعه الاحتكاري في صون مصالحه التي لا تتأمن في بعض الملفات الا من خلال إبقاء صلاحية الأزمات مفتوحة. على سبيل المثال، لن تستعجل أبو ظبي الحل في اليمن، على عكس الرياض، لأن الأخيرة هي من تتحمّل العبء الأكبر، ماليًا، وعكسريًا، وسياسيًا، وإعلاميًا، وأخيرًا اقتصاديًا، فيما تجني الأولى القسط الأكبر من الأرباح. تدرك أبو ظبي أن الحل في اليمن يعني خروج قواتها من كل الأراضي والموانىء التي تحتلها في الوقت الراهن، وتعني أيضاً إعطاء الرياض الأفضلية في الملف اليمني، وهي التي تسيطر فعليًا في الجنوب والشرق.. وللسبب نفسه أيضًا، كانت ترفض الامارات أية تسوية للأزمة مع قطر، ببساطة لأن التسوية تأتي على حساب التحالف نفسه.

على نحو الاجمال، إن التحالف مرهون باستمرار الاوضاع الاستثنائية في المنطقة، وإن التسويات الثنائية أو الجماعية يعني تصديع التحالف، كما أن تباين أو تناقض المصالح أو استعادة بعض الدول العربية لقوتها ودورها من شأنه أن يخلخل التحالف ويؤول إلى اضعاف مبرراته الوجودية.

وكما يظهر، فإن نتائج السباق بين ابو ظبي والرياض فارقة لصالحة الأولى، في اليمن والعراق وسوريا وتركيا وايران ومصر، وإن الرياض على ما يبدو تميل الى وضع بيضها في سلل بعيدة أو غير مضمونة الربح.

في النتائج، إن ثمة صراعًا خفيًا بين أبو ظبي والرياض يوجّهه التاريخ المحتقن والجغرافيا السياسية المتغيّرة، ويضاف اليه صراع النفوذ المتصاعد، من جانب الإمارات على الأقل، والذي برز بصورة لافتة مع بداية الألفية الثالثة وأخذ أشكالاً متنوعة في التدخّل في الميادين الساخنة والباردة على حد سواء، وظهّرت لاحقاً في رغبة "أبناء زايد" في الوصول الى قلب الرياض وتغيير معادلة الحكم فيها.

انتهى ...